منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تقرير "منشآت" للربع الثاني من عام 2024م

يستعرض هذا التقرير:

- أحدث الأرقام وأبرز دراسات الحالة الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- المبادرات الداعمة لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- حوارات حصرية مع أبرز الخبراء ورواد الأعمال
- الآفاق الجديدة للتقنية المالية في المملكة
- التقنية المالية: سوق عالمي في حراكٍ مستمر

الكلمة الافتتاحية:

أ. يزيد النفجان

وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للابتكار المالي

البنك المركزي السعودي
SAMA
Saudi Central Bank

تعيش المملكة اليوم حراكاً على كافة الأصعدة والمجالات، وتُعد التقنية المالية أحد أبرز القطاعات التي شهدت تطوراً ونمواً متسارعاً خلال السنوات الماضية، وتُعتبر إستراتيجية التقنية المالية ركيزةً أساسيةً ضمن برنامج تطوير القطاع المالي وهو أحد برامج رؤية السعودية 2030، حيث تستهدف الإستراتيجية الوصول إلى عدد 525 شركة تقنية مالية بحلول عام 2030م، وذلك من خلال دعم وتمكين الشركات الناشئة في قطاع التقنية المالية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز متانة القطاع المالي، وتطوير قدراته، بما يمكّنه من مواكبة النمو الاقتصادي، والإسهام في تعزيز تطور الخدمات المالية، بما يتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

وتماشياً مع مهام البنك المركزي السعودي "ساما"، وبالمواءمة مع رؤية السعودية 2030، يحرص البنك المركزي على مواصلة جهوده في تطوير القطاع المالي، من خلال العديد من المبادرات التي تتضمن تطوير البنية التحتية الوطنية للمدفوعات، وتمكين التطور والنمو في قطاع التقنية المالية، وتحفيز القطاعات الخاضعة لإشرافه على الابتكار وريادة الأعمال، حيث دُشِّنت مبادرات عديدة لمواكبة كل ما هو جديد في مجال التقنية المالية، ومنها إطلاق "البيئة التجريبية التشريعية" لدعم المنتجات الابتكارية، والتي قامت منذ عام 2018م وحتى الآن، بتخريج ما يزيد عن 60 نموذج عمل لمنشآت مالية، تمارس أعمالها في السوق السعودي وتسهم في تعزيز النمو الاقتصادي. كما أُطلق معمل المصرفية المفتوحة في عام 2023م، والذي يهدف إلى توفير بيئة تقنية اختبارية، تُمكّن البنوك وشركات التقنية المالية من تطوير واختبار وتصريح خدمات المصرفية المفتوحة، وذلك لضمان التوافق مع الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة، الذي أصدره البنك المركزي في شهر أكتوبر 2022م. فيما أطلقت "فنتك السعودية" برنامج "مكّن" في عام 2023م، بهدف دعم وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التقنية المالية، عبر تقديم خدمات فنية وتقنية مدعومة، بالإضافة إلى مساحات العمل المشتركة.

وقد قام البنك المركزي السعودي بإصدار وتحديث عدد من الأنظمة والسياسات والأطر التنظيمية، لتلائم النماذج التشغيلية الجديدة والابتكارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التقنية المالية، دون الإخلال بالدور الرقابي للبنك المركزي السعودي، ومهامه بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

وبفضل تلك الجهود، شهد قطاع التقنية المالية في المملكة نمواً كبيراً، حيث بلغ عدد شركات التقنية المالية الفاعلة في المملكة بنهاية الربع الثاني من هذا العام 224 شركة، بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت المملكة المركز الأول اقليمياً في استثمار رأس المال الجريء في عام 2023م مدفوعاً بالاستثمار الجريء في قطاع التقنية المالية، وذلك بفضل الدعم الكبير المقدم من القيادة الرشيدة -حفظها الله- لتمكين هذا القطاع في المملكة. كما شكلت المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في مساهمة قطاع التقنية المالية في سوق العمل حيث أنه وبحلول الربع الثاني من عام 2024م، تمكن قطاع التقنية المالية من توليد واستحداث أكثر من سبعة آلاف وظيفة مباشرة، من الوظائف النوعية والجاذبة والممكِّنة للطاقات الشابة.

ويواصل البنك المركزي السعودي تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لما لها من إسهامٍ مباشر في الاقتصاد الوطني، وذلك عبر دعم العديد من مبادرات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، ومن أبرزها "تحديد آليات توفير الدعم المالي لشركات التقنية المالية" والتي تهدف إلى تحديد القنوات المناسبة، وتصميم آلية تُوفِّر الدعم المالي والحوافز للمنشآت ضمن منظومة قطاع التقنية المالية، وبما يمكِّن المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، للإسهام في تحقيق مستهدفات إستراتيجية التقنية المالية.

نثمِّن جهود الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونتطلع لقراءة تقريرها الربعي "مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، والذي يسلِّط الضوء على القطاعات المختلفة في المملكة، ويستعرض أبرز مستجدات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به "منشآت" في تمكين هذا القطاع بالتعاون مع الجهات المعنية، ممَّا يسهم في مواصلة التقدم والازدهار الذي تنعم به المملكة، وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 الطموحة.

جدول المحتويات

أبرز المؤشرات التجارية 3
نظرة على نمو السجلات التجارية 4

الآفاق الجديدة للتقنية المالية في المملكة 5
المشهد الحالي للتقنية المالية في المملكة 6
رؤية خبير: أحمد العجلان، مدير وحدة تصريح التقنية المالية، هيئة السوق المالية 8
الأثر الاقتصادي للتقنية المالية: إستراتيجية التقنية المالية 9
"فنتك السعودية" 11
☆ **قصة نجاح:** صلاح خاشقجي، المؤسس والعضو المنتدب لشركة تمرة المالية 12
دراسات حالة لشركات ناشئة ناجحة في قطاع التقنية المالية 13
فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التقنية المالية 15
☆ **قصة نجاح:** أسامة الراعي، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "ليندو" 16
تمكين المنظومة الوطنية للتقنية المالية 17
رؤية خبير: نورة السرحان، نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للاستثمار في الشركة السعودية للاستثمار الجريء 19

التقنية المالية: سوقٌ عالمي في حراكٍ مستمر 20
المشهد العالمي للتقنية المالية 21
رؤية خبير: هوي نجوين تريو، شريك مؤسس في "مركز التمويل والتقنية وريادة الأعمال" 25
البيئة التنظيمية والمعايير العالمية 26
فرص التعاون الدولي 28
دراسة حالة لبعض نماذج شركات التقنية المالية العالمية 29
رؤية خبير: سبيروس مارغاريس، مستثمر في مجال الاستثمار الجريء ومستشار ومؤسِّس "مارغاريس فينشرز" 30

أبرز مستجدات "منشآت" ومنظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة 31
"منشآت" في أرقام 32
تمويل الاستثمار الجريء نصف السنوي 33
إضاءة على الاستثمار الجريء: فيليب بحوشي، المؤسِّس والرئيس التنفيذي لمنصة "ماجنيت" 33
تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص 34
سلسلة التوعية المالية: تقديم عرض قوي 35

عن "منشآت" 36

المراجع 37

أبرز المؤشرات التجارية

على الرغم من التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية، واصل القطاع الخاص في المملكة تحقيق نمو ملحوظ في الربع الثاني من عام 2024م، حيث زاد عدد السجلات التجارية، والتي تُعد أساسية لبدء الأعمال التجارية في المملكة، بنسبة بلغت 78% على أساس سنوي، وجاء هذا النمو مدعوماً بالآلاف من السجلات التجارية الجديدة المصدَرة لرواد ورائدات الأعمال، وهو ما يُبرِز الدور الفاعل لهذه الشركات الصاعدة في تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني.

نظرة على نمو السجلات التجارية

كشفت أرقام الربع الثاني من عام 2024م عن نمو إصدار السجلات التجارية بنسبة 78% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، بينما بلغت نسبة السجلات التجارية المصدَرة لمؤسسات مملوكة لنساء 45%، مما يشير إلى الدور الفاعل للقطاع الخاص في دفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني.[1]

1.5 مليون
سجل تجاري قائم في المملكة بنهاية الربع الثاني من عام 2024م

121,521
سجلاً تجارياً أُصدِرَ في الربع الثاني من عام 2024م

%4.3
نسبة النمو في عدد السجلات التجارية في الربع الثاني من عام 2024م مقارنة بالربع الأول من العام نفسه

%47
من إجمالي السجلات التجارية القائمة لمؤسسات مملوكة لنساء حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024م

%38
من السجلات التجارية القائمة لمؤسسات مملوكة لشباب حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024م [2]

توزيع السجلات التجارية في مناطق المملكة

482,690
سجلاً تجارياً في الرياض

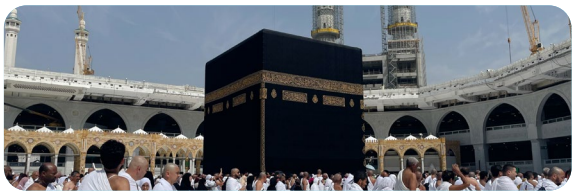

342,840
سجلاً تجارياً في مكة المكرمة

235,606
سجل تجاري في الشرقية

457,520
سجلاً تجارياً في المناطق الأخرى[3]

التوزيع الجغرافي للسجلات التجارية بالمملكة حتى الربع الثاني من عام 2024م

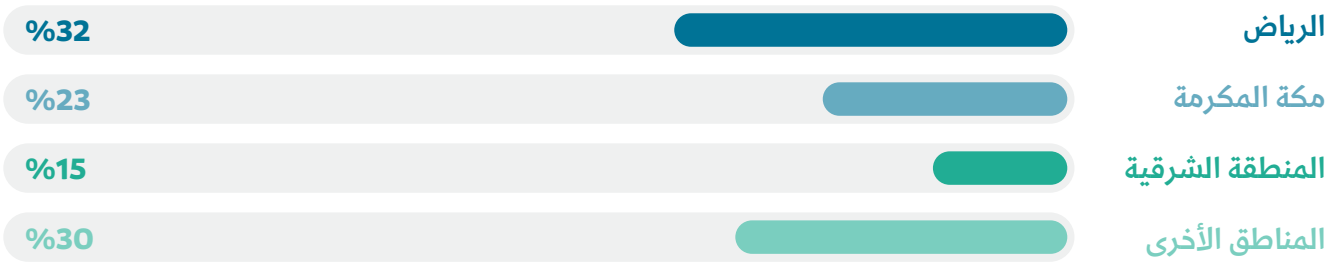

الآفاق الجديدة للتقنية المالية في المملكة

بلغ عدد الشركات الفاعلة منذ إطلاق "فنتك السعودية" في عام 2018م، 216 شركة فاعلة في قطاع التقنية المالية، واستثمارات رأس مال جريء تجاوزت أكثر من 6.9 مليارات ريال في القطاع، مما أسهم في تعزيز مكانة المملكة باعتبارها مركزاً للابتكار في هذا القطاع الحيوي المزدهر.

المشهد الحالي للتقنية المالية في المملكة

في عام 2018م، أطلق البنك المركزي السعودي (ساما) وهيئة السوق المالية، مبادرة "فنتك السعودية"، بهدف بناء منظومة متطورة للتقنية المالية في المملكة، والتي تشهد نمواً ملحوظاً، وقد جاء الاكتتاب الأولي لشركة "رسن"، -وهي أول شركة في تقنية التأمين والتقنية المالية في المملكة ومقرها الرياض- مؤكداً على هذا النمو، حيث لاقى الاكتتاب الذي جرى في مايو 2024م، اهتماماً استثنائياً من المستثمرين.[4]

ويُعد قطاع التقنية المالية قطاعاً محورياً ضمن رؤية السعودية 2030، وركيزةً أساسية في برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة، كما يلعب دوراً رئيسياً في جهود تنويع الاقتصاد الوطني، وبفضل التطور التقني الذي تشهده المملكة، وزيادة الاعتماد على الخدمات المصرفية والمدفوعات الرقمية، فقد شهد القطاع ظهور مجموعة متنوعة من القطاعات الفرعية الجديدة.

القطاعات الفرعية في مجال التقنية المالية

- المدفوعات
- التمويل
- التأمين
- المصرفية المفتوحة

وبفضل الاستثمارات الضخمة وغير المسبوقة في قطاع التقنية المالية، فإن المملكة تشهد طفرة كبيرة في هذا القطاع، حيث بلغ عدد شركات التقنية المالية فيها أكثر من 200 شركة بنهاية عام 2023م، ويبذُل أكثر من 6,500 متخصص من الكفاءات وأصحاب الخبرة العاملين في هذا المجال الواعد والمتنامي جهوداً دؤوبة لتعزيز تطوُّره.

قطاع التقنية المالية حتى عام 2023م: أبرز الأرقام

216
شركة فاعلة في مجال التقنية المالية في المملكة

6,500+
وظيفة مباشرة في القطاع

5,973
وظيفة في مجال التقنية المالية تحت إشراف البنك المركزي السعودي

6.9+ مليارات ريال
حجم استثمارات رأس المال الجريء في قطاع التقنية المالية في المملكة

10
شركات تقنية مالية شاركت في النسخة الثالثة من مسرعة أعمال "فنتك السعودية"

300+
فرصة تدريب وظيفي تابعة لـ"فنتك السعودية" في قطاع التقنية المالية

12+ ألف
مشارك في "جولة فنتك" لعام 2023م

8+ آلاف
مشارك في معرض "وظائف التقنية المالية"[5]

قطاع التقنية المالية في عام 2024م: أبرز التطلعات

معمل المصرفية المفتوحة: يستهدف توفير بيئة تعاونية للبنوك وشركات التقنية المالية لتطوير، واختبار، واعتماد، خدمات المصرفية المفتوحة.

الأكاديمية المالية: تسعى إلى زيادة الدورات التدريبية والشهادات المهنية لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التقنية المالية.

برنامج "مَكِّن": يعمل على دعم وتمكين الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية، من خلال خفض تكاليف الالتزام بأعلى المعايير الفنية والتقنية، والتركيز على تطوير المنتجات المُقدَّمة والرفع من جودتها.

البيئة التنظيمية والمبادرات الحكومية

برنامج تطوير القطاع المالي

أُطلِق برنامج تطوير القطاع المالي عام 2018م، بالتعاون مع البنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، بهدف تمكين القطاع المالي في المملكة، وتطوير الخدمات المصرفية، والتأمين، وأسواق الأسهم، وأسواق الدّين، وباعتباره القوة الدافعة وراء إستراتيجية التقنية المالية التي أُطلِقَت عام 2018م، فإن لدى البرنامج 4 أهداف إستراتيجية:

- توفير سوق مالية متطورة
- تعزيز التخطيط المالي
- تمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص
- تنفيذ إستراتيجية التقنية المالية

البنك المركزي السعودي (ساما)

يضطلع البنك المركزي السعودي (ساما) بدورٍ محوريٍ في نمو وتطوير قطاع التقنية المالية في المملكة، وقد حدَّدَ البنك أهدافاً إستراتيجية لعام 2024م، للبناء على النجاح الذي تحقق في عام 2023م، والمُتمثّل في الإطلاق التجريبي لبنكيّ: "STC"، و"D360" الرقميين، وتتعلق هذه الأهداف الإستراتيجية في مجملها بالأولويات الأساسية للتقنية المالية، ومجالات الإشراف الرئيسية.[6]

- تطوير حلول رقمية للإشراف على القطاع المالي
- تمكين شركات التقنية المالية المحلية والدولية في السوق السعودي
- تحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدَّين
- إطلاق عدد من البنوك الرقمية
- الإدارة الذكية للسيولة المالية
- قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل "اشترِ الآن وادفع لاحقاً"
- وضع المعايير التقنية لنشاط وساطة إعادة التأمين وأتمتة خدماته
- التمويل الرقمي الاستهلاكي المُصَغَّر

"مختبر التقنية المالية" من هيئة السوق المالية

تأسست هيئة السوق المالية السعودية رسمياً عام 2003م، بهدف ضمان كفاءة السوق، ونزاهته، وشفافيته، فضلاً عن حماية المستثمرين، وزيادة جذب الأسواق المالية السعودية للمستثمرين الأجانب، وبالنظر إلى المكانة المحورية للتقنية المالية ضمن اختصاصات الهيئة، أطلقت هيئة السوق المالية "مختبر التقنية المالية" تجريبياً عام 2018م، لإتاحة الفرصة أمام الشركات لاختبار نماذج أعمال مُبتَكَرة ضمن إطار تنظيمي مُبَسَّط قبل طرحها في السوق.

وقد مُنحت تصاريح تجربة التقنية المالية للشركات التي حقَّقَت الاشتراطات في القطاعات الرئيسية.

- أدوات الدَّين
- التداول الاجتماعي
- الاستشارات الآلية
- منصات توزيع الصناديق العقارية
- التمويل الجماعي للأسهم
- الاستشارات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي
- خدمات الأوراق المالية والرعاية باستخدام تقنية "دفتر الأستاذ المُوَزَّع"
- منصات توزيع الصناديق الاستثمارية والعقارية

رؤية الخبراء:

أحمد العجلان

مدير وحدة تصريح التقنية المالية،
هيئة السوق المالية

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

تأسَّست هيئة السوق المالية السعودية عام 2003م، وتتولّى مهمة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية في المملكة، وإصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية السعودية (تداول)، بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار، وتعزيز الثقة، وحماية المستثمرين.

هل يمكنك أن تزوِّدنا بلمحة عامة عن المشهد الحالي لقطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية؟ وكيف أسهمت هيئة السوق المالية في تشكيل هذا المشهد؟

يعتبر قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية بيئة حاضنة للابتكار والتطوير، حيث يسهم في توفير خدمات مالية مبتكرة وفعالة، من خلال تبني أحدث التقنيات لتحسين كفاءة العمليات وتعزيز الشمول المالي، وتحظى منظومة التقنية المالية في المملكة حالياً بالتطور، والتكامل، والتقدم التقني، بالإضافة إلى نضج التعاملات الإلكترونية الحكومية، ويعود الفضل في ذلك إلى اتحاد الجهود التنظيمية في تطوير وتمكين هذا القطاع.

وتماشياً مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية السعودية 2030، والإستراتيجية الوطنية المعنية بالتقنية المالية، والتي تُعد إحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي، لعبت هيئة السوق المالية دوراً محورياً في دعم التقنية المالية، وذلك من خلال إطلاق "مختبر التقنية المالية"، والذي أتاح تجربة نماذج أعمال التقنية المالية المبتكرة ضمن معايير ومتطلبات تنظيمية محددة، ويمكن القول أننا نستهدف مستقبلاً إتاحة المزيد من الابتكارات، في سبيل تطوير الخدمات المالية من حيث الحلول التقنية، وتسهيل التعامل مع البيانات، وتعزيز البنية التحتية للتقنيات المالية.

ما التحديات التي تواجهها عادةً الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية عند دخولها السوق السعودية؟ وما نصيحتك لرواد الأعمال ليتمكّنوا من مواجهة هذه التحديات؟

يُعد توافر المهارات والخبرات القادرة على الابتكار أحد أبرز هذه التحديات، وفي ظل وجود فرص للتطوير وتقديم الحلول للخدمات المالية، فإن نصيحتي لرواد الأعمال يمكن إجمالها في الاستثمار في بناء فريق عمل قوي يجمع بين الخبرات التقنية والمالية والقانونية، والتركيز على تقديم منتج مبتكر ومتكامل يلبي احتياجات السوق، والاستفادة من البيئة التنظيمية الداعمة، عبر المشاركة الفعالة في البرامج المحفزة للقطاع، مثل خدمات "فنتك السعودية"، والبيئات التجريبية المقدَّمة من الجهات التشريعية، بالإضافة إلى ضرورة التكيف من التغيرات السريعة عبر التطور المستمر، وتبني منهجيات مرنة، وأخيراً بناء الشراكات الإستراتيجية المناسبة مع مختلف الجهات الفاعلة في القطاع.

بَرَز "مختبر التقنية المالية" التابع لهيئة السوق المالية باعتباره محركاً أساسياً للابتكار في مشهد التقنية المالية السعودي، فكيف برأيك أسهم المختبر في دفع نمو وابتكار الشركات الناشئة في هذا المجال؟

يقوم مختبر التقنية المالية بدور رئيسي في تسريع عجلة الابتكار في قطاع التقنية المالية بالمملكة، من خلال توفير بيئة تنظيمية محفِّزة، تساعد على تمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة من تجربة منتجات وخدمات مبتكرة، وتطويرها وفقاً لمعايير تنظيمية واضحة، كما أسهم المختبر في تمكين وإطلاق العديد من نماذج الأعمال المبتكرة، التي سهَّلت من بناء وتوسع الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية، وتوفير حلول استثمارية لكافة أنواع المستثمرين، وذلك من خلال نماذج الأعمال المعزِّزة للاستثمار، إضافة إلى توفير حلول تمويلية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال نماذج الأعمال المختصة في إيجاد قنوات تمويلية جديدة، فضلاً عن إسهام شركات التقنية المصرَّحة في خلق الكثير من الوظائف في العديد من المجالات.

كيف يمكن لهيئة السوق المالية تحقيق التوازن بين تشجيع نماذج أعمال التقنية المالية المُبتَكَرة، وضمان توافقها مع الأُطر التنظيمية؟

تسعى هيئة السوق المالية إلى تحقيق التوازن بين تحفيز الابتكار في قطاع التقنية المالية، وضمان استقرار القطاع وسلامة المشاركين فيه، حيث يعتبر هذا التوازن المحرك الرئيسي لنمو القطاع وازدهاره، ولذلك فقد اعتمدت الهيئة من خلال إطارها التنظيمي، على منهج يتسم بمرونة كافية لاستيعاب الابتكارات الجديدة، مع الحفاظ على أعلى مستويات الحماية للمستثمرين، وذلك من خلال البيئة التجريبية التنظيمية (مختبر التقنية المالية)، حيث توفر هذه البيئة مساحة آمنة للشركات الناشئة لاختبار منتجاتها وخدماتها الجديدة في بيئة خاضعة للرقابة، مما يسمح بتقييم المخاطر المحتملة قبل إطلاقها على نطاق واسع، وكذلك المراجعة المستمرة للوائح ذات العلاقة، حيث تقوم الهيئة بمراجعة مستمرة لأطرها التنظيمية، للتأكد من أنها تواكب التطورات السريعة في قطاع التقنية المالية، وتستجيب للتحديات الناشئة.

وتسهم هذه الأدوات في تحقيق التوازن، والتقييم المستمر لتحديد المخاطر، واكتشافها مبكراً، وإجراء التعديلات اللازمة على إطار عملنا، وهو ما يضمن بقاءنا متوافقين مع أهداف الابتكار وإدارة المخاطر.

ما توقعاتك للاتجاهات والتطورات التقنية التي يمكنها تشكِّيل مستقبل قطاع التقنية المالية في المملكة؟ وكيف يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها؟

يشهد قطاع التقنية المالية في المملكة نمواً متسارعاً مدفوعاً بالتحول الرقمي والتوجهات الحكومية الداعمة، ومع نضوج التقنية، أصبح من المتوقع أن نشهد في السنوات القادمة المزيد من التطبيقات العملية التي لها قيمة مضافة للسوق المالية، مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات البنية التحتية، والبيانات الضخمة، وستفتح هذه التطورات بالتأكيد آفاقاً جديدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يتيح لها تقديم خدمات مالية مبتكرة وأكثر كفاءة، كما يتيح لها الإسهام في تعزيز الشمول المالي، ومع ذلك، فلابد من الوضع في الاعتبار أن النجاح في هذا القطاع يتطلب التكيف المستمر مع التغيرات، والاستثمار في التقنية، وبناء الشراكات الإستراتيجية.

الأثر الاقتصادي للتقنية المالية:
إستراتيجية التقنية المالية

في إطار برنامج تطوير القطاع المالي والذي يُعد ركيزة رئيسية في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، تأتي إستراتيجية التقنية المالية التي أُطلقت عام 2022م، باعتبارها إحدى ركائز هذا التحول، حيث تستهدف زيادة عدد شركات التقنية المالية في المملكة، وزيادة نسبة حصة التعاملات غير النقدية (التعاملات الرقمية).

مستهدفات رؤية السعودية 2030 لقطاع التقنية المالية

%80
من المعاملات غير نقدية

525
شركة تقنية مالية

13.3 مليار ريال
قيمة إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة

18 ألف
وظيفة في قطاع التقنية المالية

12.2 مليار ريال
من الاستثمارات التراكمية في مجال الاستثمار الجريء[7]

وبالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة إسهامات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، تستهدف الإستراتيجية أيضاً تعزيز نمو الاقتصاد الوطني، وتحفيز الابتكار عبر قطاعات رئيسية متعددة.

- البيع بالتجزئة
- العقارات
- النقل
- الضيافة
- الاستثمار
- الرعاية الصحية

ولتحقيق أهدافها، حددت الإستراتيجية 6 عوامل رئيسية لرسم مسار تطورها:

تعزيز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً من خلال خطط وبرامج إعلامية مُخصصة

إنشاء إطار تنظيمي لتعزيز ثقة المستثمرين وتخفيف المخاطر من خلال تطبيق المعايير الدولية

توفير التسويق والتمويل لشركات التقنية المالية من خلال البرامج الداعمة لتأسيسها، وتسهيل دخولها إلى السوق، وتعزيز نموها وتطورها

تجهيز القادة المستقبليين من خلال برامج تنمية المواهب داخل الهيئات التنظيمية، والخدمات المالية، والمؤسسات التعليمية

تطوير البنية التحتية الرقمية المُمَكِّنَة للحلول المُبتَكَرَة في خدمات الحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، وتطبيقات المصرفية المفتوحة

تعزيز التعاون على الصعيدين المحلي والدولي من خلال البرامج التي تعزز الربط مع الجهات ذات العلاقة في المنظومة العالمية

وتحرص الإستراتيجية على تقديم دعمها وإعطاء الأولوية للشركات التي تقدم حلولاً في القطاعات الآتية:

المدفوعات: المحافظ الرقمية، وخدمات الدفع، وبوابات الدفع الإلكتروني

التمويل: التمويل الجماعي، وقنوات المصرفية الرقمية، والتصنيف الائتماني

البيانات: التقنيات التنظيمية الحديثة (Regtech)، والتقنيات الرقابية (Suptech)، وإدارة البيانات المالية الشخصية والتجارية

خدمات الأسواق المالية: التداول الاجتماعي، وأدوات الدَّين، والاستشارات الآلية

التأمين: خدمات وساطة إعادة التأمين، والتأمين الرقمي، وإنترنت الأشياء والتقنيات القابلة للارتداء (WIoT)

دعم السوق: البنية التحتية، والحوسبة السحابية، وقواعد البيانات المتطورة "بلوك تشين"، والعقود الذكية.

فنتك السعودية
FintechSaudi

"فنتك السعودية"

توفر مبادرة "فنتك السعودية" لرواد الأعمال الأدوات اللازمة للتعلم والتواصل وبناء وتنمية أعمالهم، وهو ما يُسهم بدوره في بناء منظومة قوية للتقنية المالية في المملكة، وتعزيز هدفها المُتمثّل في أن تصبح مركزاً عالمياً للتقنية المالية.

147
عضواً في المبادرة

68
شريكاً في المبادرة من القطاعين العام والخاص

+100 ألف
مستفيد من مبادرات "فنتك السعودية"[8]

وتتبنى "فنتك السعودية" منهجية شاملة لتمكين أصحاب المصلحة عبر كامل المنظومة، بدءاً من الفكرة ووصولاً إلى التنفيذ، حيث تُتيح مجموعة من الموارد القوية التي تُمكِّن الشركات الناشئة ورواد الأعمال، من الوصول إلى رأس المال، واكتساب المعرفة والخبرة في العديد من الجوانب الرئيسية في القطاع.

- **تطوير المنظومة:** توفير الموارد، والأدوات، والإرشادات الأساسية للشركات الناشئة ورواد الأعمال، بدءاً من تسهيل التمويل، ووصولاً إلى برامج الإرشاد وفرص بناء علاقات العمل
- **الدعم التنظيمي:** إنشاء إطار تنظيمي يدعم نمو الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية مع ضمان الاستقرار المالي وحماية المستهلك
- **التعليم والتوعية:** تنظيم الفعاليات، وورش العمل، والبرامج التدريبية، لرفع مستوى الوعي حول التقنية المالية، وتعزيز مهارات العاملين في القطاع
- **التعاون والابتكار:** تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، لدفع الابتكار، وتطوير حلول جديدة في مجال التقنية المالية
- **الوصول للسوق:** مساعدة الشركات الناشئة في الوصول إلى السوق السعودي من خلال تقديم رؤى تُمكّنهم من فهم السوق، وتسهيل الشراكات، ودعم تبنّي التقنية المالية داخل القطاع المالي

مبادرات "فنتك السعودية"

برنامج "فنتك" التدريبي: تنمية وتعزيز مهارات وخبرات الكوادر المهنية في مجال التقنية المالية، من خلال العمل في الشركات الرائدة بالمجال

جولة "فنتك": فعالية سنوية تضم العديد من الخبراء والمهتمين في مجال التقنية المالية، وتُعد منصة مهمة لتبادل المعرفة والخبرات

بودكاست: حوارات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين حول أهم التطورات في قطاع التقنية المالية

مسرعة "فنتك": تستهدف تسريع نمو شركات التقنية المالية عبر تقديم خدمات الدعم، وورش العمل والتدريب، وجلسات الإرشاد

برنامج "مَكِّن": يستهدف تمكين الشركات الناشئة في مجال التقنية الرقمية

الدورة الصيفية للتقنية المالية: جلسات افتراضية أسبوعية، تُعقَد على مدار 10 أسابيع، بمعدل ساعة لكل جلسة، وتتناول أهم الموضوعات المتعلقة بقطاع التقنية المالية

☆ قصة نجاح:

صلاح خاشقجي

المؤسس والعضو المنتدب
لشركة تمرة المالية

تمـــرة المـــالية
tamra capital

تأسست شركة تمرة المالية عام 2022م، وهي شركة لخدمات المشورة المالية مقرها جدة، تتيح للأفراد إدارة استثماراتهم وثرواتهم بسلاسة من خلال منصة آمنة بعمليات مؤتمتة.

ما مصدر الإلهام وراء تأسيس شركة تمرة المالية؟ وكيف تستهدف الشركة تعزيز الوصول إلى فرص الاستثمار في المملكة العربية السعودية؟

جاء تأسيس شركة تمرة المالية نتيجة لإلهام شخصي. بصفتي مصرفياً يسعى للتقاعد المبكر، كنت بحاجة للاستثمار بطرق متنوعة ومنخفضة التكلفة. بدأت تراودني هذه الفكرة في عامي 2016 و2017، ولم يكن الأمر سهلاً حينها. واجه شريكي المؤسس نفس التحديات، حيث لم تكن هناك منصة واحدة تتيح الاستثمارات العالمية المتنوعة. أثناء استماعنا لبودكاست يستضيف مؤسس شركة "بيترمنت" للاستشارات المالية والرقمية، استوحينا فكرة تأسيس منصة استثمار رقمية تسهّل إجراءات الاستثمار للجميع في المملكة.

رغم أن المملكة العربية السعودية تُعد من الدول الرائدة في مجال الشمول المالي عالمياً، إلا أن الاستثمار ما زال في حاجة إلى تحسينات، حيث يستخدم معظم الناس قنوات الخدمات المصرفية الرقمية، لكن الاستثمارات تحتاج إلى آليات مختلفة، وتستهدف "تمرة المالية" سد هذه الفجوة عبر تسهيل فرص الاستثمار، وتحويل غير المستثمرين إلى مستثمرين، فنحن ندرك أن الاستثمار ضرورة وليس رفاهية، ونرى أن هذه القناعة ستسهم في تحقيق هدف برنامج تطوير القطاع المالي المتمثل في رفع معدل الادخار إلى 10%.

ما التحديات التي واجهتها شركة تمرة المالية عند تأسيس أعمالها، وكيف تمكنتم من التغلب عليها؟

تَمثل التحدي الرئيسي في الحصول على الترخيص اللازم، وكانت الطريقة الوحيدة للحصول على تصريح في ذلك الوقت هي من خلال "مختبر التقنية المالية"، لذلك تطلب الأمر الانتظار حتى استيفاء بعض القواعد اللازمة، ثم تقدمنا بطلب للحصول على ترخيص استشاري، ولكن قبل الموافقة على ترخيصنا مباشرة، حدَّثت هيئة السوق المالية قواعدها، وهو ما أتاح لنا العمل بموجب ترخيص إدارة الاستثمار، وقد أفادنا التعامل مع هيئة السوق المالية والهيئات التنظيمية الأخرى بشكل كبير أثناء إتمام هذه العملية.

ونحرص على مواصلة الحوار البنّاء مع الهيئات التنظيمية، لمعالجة الجوانب الفريدة لنموذج أعمالنا وتحسين بيئة المنتجات المالية. يضمن هذا التواصل المستمر أن تكون المنتجات المالية أكثر ملاءمة للمستهلكين، مما يعكس دور الهيئات التنظيمية في خلق مشهد مالي أفضل.

كيف تدمج شركة تمرة المالية البحث العلمي في إستراتيجياتها الاستثمارية؟

تستهدف "تمرة المالية" تقديم فلسفة استثمارية جديدة، تنتهج تعزيز بناء الثروة على المدى الطويل عبر التعليم المناسب، فمن خلال التركيز على متوسط التكلفة بالدولار، نشجع الجميع على تخصيص جزء من دخلهم للاستثمارات طويلة الأجل، وحيث أن الاستثمار في سوق الأوراق المالية تصاحبه بعض التخوفات، الناتجة عن إستراتيجية "الكرّ والفرّ" (hit-and-run) التي أنتجتها الأزمات الماضية، فإننا ننصح عملاءنا بمعاملة الأسهم معاملة الاستثمارات العقارية، والاحتفاظ بها على المدى الطويل لبناء الثروة، ويساعد نموذج تقييم المخاطر الخاص بنا -وهو نموذج سلوكي وعلمي- العملاء على اختيار المحفظة الأكثر ملاءمة لهم، بناءً على آفاقهم الاستثمارية الخاصة، فعلى سبيل المثال، ننصح الراغبين في الاستثمار لأكثر من 10 سنوات باختيار محافظ جريئة.

ما نصيحتك لرواد الأعمال الطموحين الذين يتطلعون إلى دخول قطاع الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، وخاصة في مجال التقنية المالية؟

حين قررنا تنفيذ فكرة تأسيس "تمرة المالية"، لم نكن نعرف بوضوح من أين نبدأ، لذلك سافرنا من جدة إلى الرياض، واستشرنا العديد من المستَشارين، ومن بين هؤلاء المستشارين، قدم لنا أحدهم خارطة طريق ساعدتنا في تسريع عملية الترخيص والبدء في العمل، لذا فإن نصيحتي لرواد الأعمال الطموحين هي البحث عن أكبر قدر ممكن من التوجيه، وحضور الندوات والملتقيات في المجال، فمجتمع التقنية المالية في المملكة داعم، ولديه الكثير من الرؤى والتوجيهات القيمة، ويقدم العديد من الموارد، وأنصح جميع رواد الأعمال بالتعلم ممن سبقوهم، والاستفادة من الدعم الهائل الذي تقدمه المبادرات الحكومية ومجتمع التقنية المالية في المملكة، التي تكثف الآن استثماراتها في ريادة الأعمال والتقنية المالية.

دراسات حالة لشركات ناشئة ناجحة في قطاع التقنية المالية

تمارا: المدفوعات

tamara

تأسست شركة "تمارا" في عام 2020م، وهي منصة تقنية مالية، تعمل بنظام الدفع الآجل "اشتر الآن وادفع لاحقاً"، وهي أول شركة تقنية مالية سعودية يتجاوز رأس مالها 3.75 مليارات ريال، حيث أحدثت طفرة في قطاع المدفوعات، وغيّرت من مشهد التسوّق، ووصل عدد مستخدميها إلى نحو 10 ملايين مستخدم في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى امتلاكها فروعاً في كل من: ألمانيا، والإمارات، وفيتنام، ومصر.

+10 ملايين
عميل

+30 ألف
عدد الشركاء من العلامات التجارية

1.9 مليار ريال
جُمعت من خلال تمويل الأسهم

1.5 مليار ريال
قيمة التمويل بالدّين[9]

من أوائل الشركات التي حصلت على تصريح "اشتر الآن وأدفع لاحقاً" من البنك المركزي السعودي

خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

وتعمل "تمارا" على تمكين العملاء من خلال خيارات دفع مرنة ومُبسَّطَة، وكذلك تقليل المخاطر للشركاء التجاريين من خلال الدفعات المُقدمة، مما ينعكس على زيادة المبيعات.

ليندو: الإقراض والتمويل

Lendo

تأسست شركة "ليندو" في الرياض عام 2019م، وهي شركة ناشئة في مجال التقنية المالية للتمويل الجماعي بالدّين (P2P)، وتعمل على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول السريع إلى رأس المال، عبر ربط المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية مع المستثمرين المحتملين.

+1.8 مليار ريال
قيمة التمويل المُقدَّم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

+4,300
صفقة مُبرمة

%15.4
متوسط عائد الاستثمار

%0.8
نسبة التعثر[10]

105 ملايين ريال
جمعتها الشركة في الجولة التمويلية من الفئة "ب" بقيادة "سنابل للاستثمار" في الربع الرابع من عام 2023م

132 مليون ريال
إجمالي التمويل منذ عام 2021م[11]

وتُقدِّم "ليندو" حلولاً مالية مرنة ومُصممة خصيصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تعمل على تعزيز الشمول المالي في المملكة، من خلال سد فجوات التمويل لهذه المنشآت.

صكوك المالية: الأسواق المالية

تأسست شركة "صكوك المالية" في الرياض عام 2020م، بهدف تمكين الاستثمارات في القطاع الخاص عبر إصدار وتداول السندات وأدوات الدَّين الأخرى للشركات.

- **+4 مليارات ريال** إجمالي قيمة التمويل منذ عام 2021م
- **+1,906** إصداراً حتى اليوم
- **%100** نسبة تغطية الإصدارات السابقة
- **%93** من التمويل مُقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة[12]

تُعد "صكوك المالية"-وهي إحدى الشركات المستفيدة من "مختبر التقنية المالية" التابع لهيئة السوق المالية-، شركة رائدة في سوق السندات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتُسهم في تمكين شركات القطاع الخاص من الوصول إلى التمويل من خلال إصدار السندات.

لين للتقنية: البنية التحتية

تأسست شركة "لين" في الرياض عام 2019م، بموجب ترخيص البيئة التنظيمية التجريبية التابعة للبنك المركزي السعودي، وهي منصة تقنية مالية، تُوفِّر واجهة برمجة تطبيقات عالمية (API)، تُمكن مطوري قطاع التقنية المالية من سهولة ربط الحسابات البنكية للعملاء، وتسهيل الوصول للمعلومات البنكية، والدفع اللحظي.

- **138.8 مليون ريال** إجمالي التمويل[13]
- **+170** عميلاً
- **+500 ألف** عدد حسابات العملاء المتصلة[14]

تعمل "لين" على بناء أُسس قوية للبنية التحتية الرقمية، وتمكين شركات التقنية المالية الحديثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقديم الحلول المتطورة من خلال فروعها في كل من: الرياض، ودبي، ولندن.

ملاءة: التمويل الشخصي

تأسست شركة "ملاءة" في عام 2020م، وهي منصة لإدارة الثروات الشخصية حيث تُسهِّل على المستخدمين اتخاذ القرارات المالية، وإدارة المدخرات، والقروض، والاستثمارات، كما تستهدف تحقيق أحد مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لزيادة معدل ادخار الأفراد بنسبة 10% بحلول عام 2030م.

- **6.4 ملايين ريال** قيمة التمويل الأولي في عام 2022م
- **%10** معدل الادخار المُستهدف
- **إحدى** أدوات التمكين المالي للأجيال الناشئة [15]

وتمنح "ملاءة" حرية مالية أكبر للمستخدمين من خلال السماح لهم بتتبع جميع حساباتهم المصرفية، وتتبع النفقات، ومراقبة تصنيفاتهم الائتمانية، واستثمار مدخراتهم، من مكان واحد.

فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع التقنية المالية

في إطار مستهدفاتها الساعية إلى زيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية، تستهدف المملكة باعتبارها أكبر اقتصاد بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأكثرهم مرونةً، إنشاء 525 شركة جديدة في قطاع التقنية المالية، وذلك لتلبية الطلب المتزايد من المستهلكين من جهة، وتعزيز مستويات السيولة فيها من جهة أخرى.

2.8 تريلون ريال
حجم السيولة في المملكة بنهاية شهر مايو 2024م، وهو الأعلى على الإطلاق[16]

%8.6
نسبة الزيادة في السيولة المالية بنهاية شهر مايو 2024م على أساس سنوي[17]

525
شركة يُستهدَف تأسيسها في قطاع التقنية المالية بحلول عام 2030م[18]

%20
نسبة التمويل البنكي المُستهدَفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحلول عام 2030م، مقارنة بـ5.7% في عام 2019م[19]

%80
نسبة المعاملات غير النقدية المُستهدَفة بحلول عام 2030م، مقارنة بـ36% في عام 2019م[20]

الفرص

بالنظر إلى القيود المفروضة على الإقراض من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، تلعب شركات التقنية المالية دوراً كبيراً في سد الفجوة التمويلية التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- منصات الإقراض البديلة
- أدوات الديّن
- التمويل الجماعي
- التمويل الجماعي بالدّين
- المدفوعات الرقمية
- تسهيل المبيعات من خلال توفير أنظمة أفضل لنقاط البيع
- تمويل الفواتير
- التحليلات المالية اللحظية
- المدفوعات الدولية
- منصات تداول العملات
- تمويل أوامر الشراء[21]

☆ قصة نجاح:

أسامة الراعي

الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي
لشركة "ليندو"

تأسست شركة "ليندو" عام 2019م، وهي منصة مرخصة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للتمويل الجماعي بالدّين (P2P)، تساعد على تمويل فواتير المبيعات الآجلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتُسهم في بناء مجتمع يربط بين المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية مع المستثمرين المحتملين.

ما الدافع وراء تأسيس "ليندو"؟ وكيف يسهم نموذج المنصة في تلبية الاحتياجات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

بدأتْ الفكرة برصد الشريك المؤسس "محمد جوابرة"، التحديات التي تواجهها الشركات، فيما يتعلق بعمليات التحصيل والوصول إلى التمويل من البنوك، كما رصدتُ أنا أيضاً في الوقت ذاته التحديات المتعلقة بالموافقات الداخلية، وبالتالي أردنا مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتغلب على هذه التحديات، وقد حالفنا التوفيق حيث تزامن تفكيرنا في تأسيس "ليندو" مع إطلاق البنك المركزي السعودي للبيئة التجريبية التشريعية.

وبمزيدٍ من التعمق، اكتشفنا أيضاً وجود فجوة في الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، تتراوح بين 300 و500 مليار ريال، ونظراً لأن رؤية السعودية 2030 حدَّدت ضمن مستهدفاتها زيادة نسبة إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، فقد أدركنا ما يمثله ذلك من فرصٍ هائلة تُقدَّر بمئات المليارات من الريالات، وبالتالي تقدمنا بطلب للحصول على الترخيص الرسمي في يناير 2019م، وحصلنا عليه في يوليو من العام نفسه، وكانت جولتنا التمويلية الأولى في أكتوبر 2019م، تمكَّنا خلالها من جمع تمويلٍ قدره 3.75 ملايين ريال، ثم أطلقنا الشركة في ديسمبر 2019م.

باعتبارها أول شركة مرخَّصة في مجال التمويل الجماعي في المملكة العربية السعودية، ما أبرز التحديات التي واجهتها شركة "ليندو" في التعامل مع المشهد التنظيمي، وكيف تغلبتْ عليها؟

واجهت شركة "ليندو" والبنك المركزي وفريق البيئة التجريبية التشريعية تحديات عدة، حيث دارت مناقشات حول كيفية فهم نماذج العمل، واللوائح التنظيمية، وآليات عمل الشركات الناشئة.

كما نواجه أيضاً تحديات تتعلق بالسوق، فنحن منصة تمويل بالدّين، وهو مفهوم جديد في المملكة، ومن الطبيعي أن يستغرق المستثمرون وقتاً حتى يتعرفوا عليه ويثقوا به، ورغم أن التحديات لا تزال قائمة، إلا أن الأمور تتحسن عاماً بعد عام، وأعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة توعية السوق بمزايا النموذج الذي نعمل به.

ما الآليات المعتمد عليها لتخفيف المخاطر وتقليل معدلات التخلف عن السداد؟ وكيف تضمن "ليندو" الشفافية والثقة بين المستثمرين والمقترضين على منصتها؟

الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يحمل نسبة عالية من المخاطرة، ولكننا ركَّزنا على شريحة من هذه المنشآت، تتسم بنسبة مخاطرة منخفضة، وإمكانات نمو مرتفعة، هذه الشريحة تشمل المنشآت التي تصدر فواتير للعملاء من الجهات الحكومية أو الشركات الكبرى، أو تلك التي تعتمد نموذج معاملات الشركات (B2B)، والتي لا تتمكن أحياناً من العثور على الحلول التمويلية المناسبة على الرغم من موثوقيتها، كما نقوم بتزويد المستثمرين الأفراد والمؤسسات بفئة أصول جديدة قصيرة الأجل، توفِّر عوائد سنوية جيدة جداً، مع معدلات منخفضة للتخلف عن السداد.

وبهدف الحد من المخاطر أيضاً، فإننا نحصل قبل التمويل على ضمانات كاملة، وضمانات شخصية من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما أننا التزاماً بأقصى درجات الشفافية، ننشر بياناتنا المالية، وعملياتنا، وإحصاءاتنا، ومعدلات التخلف عن السداد.

كيف تستفيد "ليندو" من التقنية والابتكار لتبسيط عملية الإقراض وتعزيز تجربة المستخدم لكلٍ من المقترضين والمستثمرين؟

نحرص في "ليندو" على تقديم تجربة استخدام سلسة للمستثمرين، حيث نطلب منهم فقط البريد الإلكتروني، ورقم الهاتف، وبطاقة الهوية الوطنية، وتاريخ الميلاد. كما نوفر تطبيقاً للهاتف المحمول لتسهيل الوصول إلى خدماتنا، أما فيما يتعلق بالمقترضين، فنحن نقوم بجمع معلومات أساسية واسعة النطاق، كما استثمرنا مبلغاً كبيراً في أتمتة العمليات الداخلية، ونقوم الآن بإقراض ما يتراوح بين 1.5 إلى 1.8 مليار ريال سنوياً، ونتطلع إلى أن يصل هذا الرقم إلى أكثر من 10 مليارات ريال سنوياً، كما أننا نستحوذ على 15% من الإقراض الجديد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات المالية غير المصرفية ومنصات التمويل الجماعي، وهو ما يرفع إجمالي حصتنا في السوق إلى 50% أو 60%.

ما توقعاتك لأهم الاتجاهات التي ستشكل مستقبل التمويل الجماعي بالدّين (P2P) في المملكة العربية السعودية؟

أعتقد أننا سنشهد في المرحلة التالية جذب مزيد من الأموال الدولية والمؤسسية؛ لتعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن إنشاء منتجات جديدة تساعد في تلبية احتياجات هذه المنشآت، حيث توفِّر قوة الاقتصاد المدعومة بمستهدفات ومنجزات رؤية السعودية 2030، بيئةً مثاليةً لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تتطلع "ليندو" لمساعدتها في كل خطوة تخطوها نحو مستقبل مزدهر.

تمكين المنظومة الوطنية للتقنية المالية

مسرعة فنتك Fintech Accelerator POWERED BY F6 FLAT6LABS

برنامج "مسرعة فنتك"

يعد تطوير مسرعات التقنية المالية عاملاً أساسياً في تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لتنويع الاقتصاد الوطني، استرشاداً برؤية السعودية 2030، وتحقيقًا لهذه الغاية، تعاونت "فنتك السعودية" مع "Flat6Labs"، لإطلاق برنامج "مسرعة فنتك" في عام 2020م، حيث يتلقى المشاركون في البرنامج مجموعة شاملة من خدمات تطوير المهارات، والإرشاد، والدعم.

- ورش العمل
- جلسات التدريب والإرشاد
- فرص الشراكات وبناء الأعمال
- تعزيز المهارات في طرح العروض الترويجية
- فعاليات التواصل وبناء علاقات العمل
- خدمات الدعم

وللاشتراك في المُسرعّة، يُشتَرَط أن يكون لدى الشركة سجلاً تجارياً كشركة تجارية خاصة في المملكة، وتعمل في قطاع التقنية المالية، أو أحد القطاعات ذات الصلة، بالإضافة إلى وجود منتج أولي قابل للتطبيق (MVP).

لمزيد من المعلومات عن البرنامج، تفضل بزيارة **الرابط**

مكّن Makken
تمكين شركات التقنية المالية
Fintechs Enablement Program

برنامج "مكّن"

يأتي برنامج "مَكِّن" ثمرةً للشراكة بين مبادرة "فنتك السعودية" وشركة "Deloitte"، إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الخدمات المهنية، في عام 2023م، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات المدعومة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في قطاع التقنية المالية، من خلال خفض تكاليف الالتزام بأعلى المعايير الفنية والتقنية، والتركيز على دعم تطوير المنتجات وتحسينها.

- **الإعداد السريع:** إطلاق البنية التحتية السحابية للشركات الناشئة في قطاع التقنية المالية خلال 72 ساعة
- **الاستهلاك السحابي والخدمات المُدارة:** الأساسيات وإدارة البنية التحتية
- **الأمن السيبراني:** تقديم الدعم والخدمات المستمرة من قِبل أفضل مزودي الخدمة
- **التدريب على الأمن السيبراني:** عبر ورش عمل توعوية وبرامج تدريبية
- **الدعم المالي:** رأس مال مُحَدَّد للمتقدمين المؤهَلين

للتسجيل في البرنامج، تفضل بزيارة **الرابط**

مسرّعة "تَقَدم"

أُطلِقت مسرّعة "تَقَدّم" عام 2016م بدعم وإدارة من جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (كاوست)، والبنك السعودي الأول (ساب)، لمساعدة الشركات الناشئة في المملكة في الوصول إلى رأس المال، وتنمية المهارات عبر الورش التدريبية، وتعزيز التبادل المعرفي، وتمكين التواصل وبناء علاقات العمل، بما يُسهم في إطلاق وتنمية الأعمال.

6 أشهر
مدة المسرعة بعد شهر تدريبي واحد

374
شركة ناشئة مدعومة

800+
شركة مُشاركة في المُسرّعة سنوياً

150 ألف ريال
قيمة التمويل المُقدم للشركات المُؤهلة

1.9 مليار ريال
قيمة الاستثمارات المُيسرة

36,765
وظيفة جديدة

تمويل أولي
للشركات المؤهلة[22]

للتسجيل في البرنامج، تفضل بزيارة **الرابط**

صناديق الاستثمار الجريء والتقنية المالية

تصدّرت الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية في المملكة، مشهد التمويل في عام 2023م مقارنة بأي قطاع آخر، من حيث عدد صفقات الاستثمار الجريء، مما يتيح فرصاً واعدة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في مجال التقنية المالية للاستفادة من النمو الاستثنائي الذي يشهده هذا القطاع.

الاستثمار الجريء في عام 2023م في أرقام

2.6 مليار ريال
قيمة الاستثمارات التي تم ضخها في قطاع التقنية المالية في المملكة

1.3 مليار ريال
قيمة التمويل الذي حصلت عليه شركة "تمارا" في الجولة التمويلية من الفئة "ج"

937.5 مليون ريال
قيمة التمويل الذي حصلت عليه شركة "تابي" في الجولة التمويلية من الفئة "د"

30
صفقة أُبرِمَت في قطاع التقنية المالية، مُتفوقاً بذلك على القطاعات الأخرى

%181
نسبة الزيادة في قيمة الاستثمار الجريء في شركات التقنية المالية الناشئة في المملكة على أساس سنوي

%51
من الاستثمار الجريء في المملكة ذهبت إلى قطاع التقنية المالية

%24
من إجمالي صفقات الاستثمار الجريء تمت في قطاع التقنية المالية

26
شركة سعودية في قطاع التقنية المالية حصلت على التمويل[23]

الاستثمار الجريء في المملكة وقطاع التقنية المالية

تستفيد شركات التقنية المالية في المملكة من الاستثمارات التي تضخها "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" في مجال الاستثمار الجريء، حيث يُعد قطاع التقنية المالية أحد القطاعات الـ 14 ذات الأولوية لدى الشركة.

50
صندوقاً خاصاً مدعوماً

8.3 مليارات ريال
قيمة الأصول المُدارة للشركة[24]

54.4 مليون ريال
حصلت عليها شركة "Nearby" من صندوقيّ "هلا" و"أرزان" المدعومَين من "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" في عام 2023م[25]

700+
منشأة صغيرة ومتوسطة مدعومة من صناديق "الشركة السعودية للاستثمار الجريء"

18.8 مليون ريال
قيمة استثمارات "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" في صندوق "فنشر" للتقنية المالية في عام 2023م[26]

رؤية الخبراء:

نورة السرحان

نائب الرئيس التنفيذي والرئيس التنفيذي للاستثمار، الشركة السعودية للاستثمار الجريء

الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC) هي شركة استثمارية، تأسست عام 2018م، وهي شركة تابعة لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التابع لصندوق التنمية الوطني، وتهدف إلى تحفيز واستدامة تمويل الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من مرحلة ما قبل التأسيس، إلى ما قبل الطرح الأولي للاكتتاب العام.

يتطور مشهد الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية بوتيرة متسارعة، لا سيما خلال السنوات الخمس الماضية، هل يمكن أن تُطلعنا على أبرز تطوراته؟

لقد أدى النمو المتسارع في السنوات القليلة الماضية، إلى تسجيل رقم قياسي في حجم الاستثمار الجريء في عام 2023م، بلغ 25.5 مليار ريال، مما جعل المملكة تحقق المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم الاستثمار الجريء، وهو إنجاز تاريخي يؤكد التزامنا بتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال تعزيز ريادة الأعمال، وتحفيز الاستثمار في الشركات الناشئة، كما حققت المملكة رقماً قياسياً جديداً أيضاً في الصفقات الضخمة (التي تبلغ قيمتها أكثر من 100 مليون دولار)، بمبلغ قدره 3.3 مليار ريال عبر أربع صفقات، وهو ما مكّن الشركات الناشئة السعودية من الاستحواذ على 77% من الصفقات الضخمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تضاعف حجم الاستثمار الجريء في المملكة بمقدار 21 مرة بين عامي 2018م و2023م، وارتفع منذ تأسيس "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" (SVC) من 244 مليون ريال إلى 5.25 مليار ريال في عام 2023م، وهو ما رفع حصة المملكة من حجم الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 7% في عام 2018م، إلى 52% في عام 2023م، وقد حافظت المملكة على صدارتها في المنطقة باعتبارها الأعلى من حيث قيمة الاستثمار الجريء في النصف الأول من عام 2024م، الذي شهد تنفيذ استثمارات بلغت 1.5 مليار ريال، وهو ما يعزّز جاذبية وتنافسية السوق السعودي، ويرسخ مكانة المملكة باعتبارها أكبر اقتصاد في المنطقة.

برأيك، ما هي أهم العوامل وراء النمو القوي الذي يشهده الاستثمار الجريء في المملكة؟

لقد بدأت رحلة النمو برؤية السعودية 2030، ومبادراتها الطموحة لتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستثمار الجريء، وتمكين رواد الأعمال، ويُعد أحد أهم العوامل هو العمل المستمر على تطوير البنية التحتية من خلال تطوير الأنظمة واللوائح التشريعية والتنظيمية من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إنشاء جمعية مهنية تُعنى بالقطاع، وهي "جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة"، وأيضا صناديق إستراتيجية مثل تأسيس "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" (SVC)، وقد عزّز هذا الدعم العام منظومة ريادة الأعمال عبر خلق بيئة أكثر ملاءمة للأعمال والاستثمار والابتكار.

وبفضل هذه الجهود، تتصدر المملكة العربية السعودية الآن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث حجم الاستثمار الجريء، ويعتبر هذا الإنجاز جديراً بالثناء أكثر نظراً لاضطرابات السوق العالمية وتحديات الاقتصاد الكلي التي يواجها العالم. ومع تجاوز المملكة حاجز المليار دولار أمريكي للعام الثاني على التوالي، فإنه يتضح جلياً أننا أمام مشهد ريادي حيوي ومبتكر ومرن.

تقوم "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" (SVC) بدور حاسم في تطوير منظومة الاستثمار الخاص في المملكة، هل يمكن أن توضِّحي لنا دور الشركة وأثرها على المنظومة؟

تضطلع "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" (SVC) بدور محوري في تحفيز المستثمرين من القطاع الخاص لتعزيز نمو منظومة الاستثمار الخاص، حيث استثمرت الشركة منذ تأسيسها وحتى نهاية النصف الأول من عام 2024م، أكثر من 3.1 مليار ريال عبر برامجها الاستثمارية، حيث استثمرنا في 49 صندوقاً، دعمت بدورها أكثر من 700 شركة ناشئة وصغيرة ومتوسطة. وبالإضافة إلى دورها في زيادة عدد المستثمرين في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، تمكنت إستراتيجيتنا أيضاً من تشجيع الشركات المالية الجديدة والقائمة على إنشاء صناديق استثمار جريء وصناديق ملكية خاصة، وإنشاء صناديق مسرعات الأعمال، وتشجيع صناديق الدين الجريء والدين الخاص، لدعم الشركات الناشئة السعودية، وتشجيع الشركات الناشئة الإقليمية لنقل مقراتها إلى المملكة العربية السعودية.

وتدعم الشركة مديري الصناديق الناشئين المحليين والإقليميين والدوليين، بشرط أن يكون كل صندوق ندعمه ملتزماً بتخصيص مبلغ مساوٍ لمبلغ استثمارنا، ليتم استثماره في شركات مقرها الرئيسي في المملكة، ولا يدعم هذا النهج مديري الصناديق المحليين فحسب، بل يمكّننا أيضًا من جذب أفضل مدراء الصناديق الإقليمية والدولية، للاستثمار في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة.

ما توقعاتِك لمستقبل الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية؟

لقد خطونا أولى الخطوات لبناء منظومة للاستثمار الجريء، ويمكننا الآن أن نرى عدد متزايد من الصناديق الإقليمية والدولية الرائدة التي تستثمر في الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وبينما نتطلع لتطوير المنظومة بشكل أكبر، فإن مهمتنا تتمثل في البقاء في طليعة التطور، وتطوير القطاعات الناشئة، لزيادة عدد الاستثمارات في القطاعات الواعدة مثل التقنيات العميقة، والتقنيات الحيوية، والذكاء الاصطناعي، لذلك نلتزم بالاستمرار في تطوير ودعم منظومة الاستثمار الجريء، بما يضمن استمرارية القطاع كمحرك مهم للنمو وتنويع الاقتصاد في المملكة.

التقنية المالية:
سوقٌ عالمي في حراكٍ مستمر

في عالمٍ يشهد ترابطاً متزايداً، وتحولاً متسارعاً نحو الأنظمة غير النقدية، يبرُز قطاع التقنية المالية باعتباره أحد القطاعات الواعدة وأكثرها ربحية. ويستعرض هذا الفصل من تقرير "مرصد منشآت"، كيف يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الاتجاهات العالمية الجديدة، والتقنيات، والسياسات التنظيمية، بالإضافة إلى أفضل الممارسات، التي تُشكِّل أحد أكثر القطاعات حيويةً في العالم.

المشهد العالمي للتقنية المالية

شهدت التقنية المالية استثمارات عالمية ضخمة خلال الخمس سنوات الأخيرة، بلغت ذروتها في عام 2021م، بقيمة 846.8 مليار ريال عبر 8,055 صفقة، وعلى الرغم من أن الاستثمار العالمي في التقنية المالية سجّل أدنى مستوياته خلال هذه الخمس سنوات في عام 2023م، عند 426.4 مليار ريال، عبر 4,547 صفقة، نظراً لارتفاع أسعار الفائدة والصراعات الجيوسياسية، إلا أن هناك بعض القطاعات الفرعية قد سجّلت مستويات جديدة في عام 2023م، مثل الحلول التقنية العقارية والتأمينية، والحلول التقنية المالية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني والتقنية التنظيمية، وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على أغلب هذه الصفقات، نتيجةً لنشاط شركات التقنية في "وادي السيليكون".[27]

التقنية المالية العالمية لعام 2023م في أرقام:

426.4 مليار ريال
قيمة الاستثمارات العالمية

4,547
صفقة

275.6 مليار ريال
قيمة تمويل 1,734 صفقة للشركات التي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية

91.9 مليار ريال
قيمة تمويل 1,514 صفقة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا

40.5 مليار ريال
قيمة تمويل 882 صفقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

173.6 مليار ريال
قيمة استثمارات رأس المال الجريء في التقنية المالية

77.6 مليار ريال
قيمة تمويل المدفوعات، وهي أكبر حصة تمويل في التقنية المالية

+50.3 مليار ريال
قيمة تمويل التقنيات العقارية

45.4 مليار ريال
قيمة استثمارات التقنية المالية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي[28]

30.4 مليار ريال
قيمة تمويل التقنيات التأمينية

9.8 مليارات ريال
قيمة تمويل التقنيات التنظيمية[29]

حجم السوق وتوقعات النمو

بلغت إيرادات سوق التقنية المالية العالمي919 مليار ريال في عام 2023م، ووفقاً لتوقّعات مجموعة بوسطن الاستشارية (BCG)، فإن هذا القطاع سيشهد نمواً يقترب من 6 أمثال بحلول عام 2030م، ليصل إلى 5.6 تريليونات ريال[30]. وعلى الرغم من أن المدفوعات كان لها الحصة الأكبر من التمويل في السنوات الأخيرة، يتوقّع المحللون أن يقود الذكاء الاصطناعي ونموذج أعمال البيع عبر شركات وسيطة (B2B2x)، نمو التقنية المالية في المستقبل، مع توقُّع حصول منطقة آسيا والمحيط الهادئ على النصيب الأكبر من الأرباح.

توقعات الإيرادات الحالية والمستقبلية

918.8 مليار ريال
قيمة إيرادات التقنية المالية العالمية في عام 2023م

2%
حصة قطاع التقنية المالية من إيرادات الخدمات المالية العالمية في عام 2023م

5.6 تريليونات ريال
الإيرادات المتوقّعة لسوق التقنية المالية العالمي بحلول عام 2030م

7%
الحصة المتوقعة لقطاع التقنية المالية من إيرادات الخدمات المالية العالمية بحلول عام 2030م

27%
معدل النمو السنوي المركب للتقنية المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حتى عام 2030م

25%
معدل النمو السنوي المركب لسوق (B2B2x) لتصل إيراداته السنوية إلى 1.6 تريليون ريال بحلول عام 2030م[31]

أبرز صفقات التقنية المالية لعام 2023م

في أحدث تقاريرها عن قطاع التقنية المالية العالمي، حددت شركة "كي بي إم جي" أكبر 6 صفقات في عام 2023م، والتي شكلت ما يقرب من 29% من الاستثمار العالمي في هذا القطاع.

43.9 مليار ريال
قيمة استحواذ شركة "إنتركونتيننتال إكستشينج" على شركة "بلاك نايت" الأمريكية (التقنيات العقارية)

39.4 مليار ريال
قيمة استحواذ شركة "ناسداك" على شركة "أدينزا" الأمريكية (الأسواق المالية)

25.9 مليار ريال
قيمة النمو في رأس مال شركة "فيناسرا" البريطانية (البرمجيات المالية)

4.5 مليارات ريال
قيمة استحواذ شركة "سيتيرا" على شركة "أفانتاكس" الأمريكية (إدارة الثروات)

3.75 مليارات ريال
قيمة نمو رأس المال الجريء لشركة "جينيريت" الأمريكية (تمويل المشاريع المستدامة)

3.75 مليارات ريال
قيمة استحواذ شركة "فيزا" على شركة "بيسمو" البرازيلية (المدفوعات)[32]

أبرز الاتجاهات والتطورات العالمية في التقنية المالية

باعتباره أحد أسرع القطاعات نمواً وأكثرها حصولاً على التمويل في العالم، يشهد قطاع التقنية المالية ابتكارات مستمرة، وفيما يلي بعض الأمثلة لأحدث الاتجاهات التي تُحدث بدورها تغييرات جذرية في كيفية الدفع والاقتراض والادخار.

المحافظ الرقمية

ظهرت وسائل الدفع عبر الهاتف المحمول قبل ظهور الهواتف الذكية، حيث قدمت شركات مثل "علي باي" الصينية، و"إم- بيسا" الكينية، هذه الخدمة منذ بداية الألفية، وبالنظر إلى سرعة نمو هذه الوسائل، وانتشار الهواتف الذكية، يتوقع المحللون أن تشكل المحافظ الرقمية أكثر من نصف جميع المعاملات المالية بحلول عام 2025م.[33]

28.1 تريليون ريال
قيمة المعاملات المالية عبر المحافظ الرقمية في عام 2022م

45 تريليون ريال
قيمة المعاملات المالية المتوقّعة عبر المحافظ الرقمية بحلول عام 2026م[34]

%52.5
من إجمالي قيمة المعاملات المالية ستكون عبر محافظ رقمية بحلول عام 2025م[35]

تُتيح المحافظ الرقمية مجموعة متنوعة من الخيارات، وفيما يلي أكثر المحافظ الرقمية شيوعاً:

محافظ التقنية:
Google Pay
Apple Pay
SAMSUNG pay

محافظ الشبكات:
VISA
mastercard

محافظ البنوك:
paze
citi PAY

محافظ التقنية المالية:
PayPal
venmo
Square

المحافظ التجارية:
Walmart

محافظ التطبيقات الكبرى:
PayPal
Alipay
paytm
PhonePe

المصرفية المفتوحة

تعد المصرفية المفتوحة من القطاعات الفرعية سريعة النمو في مجال التقنية المالية، حيث تتيح للعملاء مشاركة بياناتهم المصرفية مع مقدمي خدمات تابعين لجهات خارجية، من خلال واجهات برمجة التطبيقات (APIs)، والتي عادةً ما تكون تطبيقات تقنية مالية توفر الوصول إلى خدمات مالية جديدة.

- تبسيط إجراءات طلبات القروض وقرارات الإقراض
- السماح باستخدام وسائل الدفع للجهات الخارجية
- التنفيذ المباشر للتحويلات المصرفية
- دمج الحسابات المختلفة في لوحة تحكم واحدة
- تقديم مقترحات للعملاء في مجال الميزانية وإدارة الأموال
- توفير رؤية مالية أكثر شمولية

الدفع الآجل "اشترِ الآن، وادفع لاحقاً"

يمثل نموذج الدفع الآجل "اشترِ الآن وادفع لاحقا" (BNPL)، تطوراً لأحد أشكال التعاملات المالية القديمة، ويُعد من نماذج التقنية المالية سريعة النمو التي توفر لعملائها مستوى مرتفع من مرونة الدفع، وذلك من خلال قروض قصيرة الأجل بلا فوائد، وفيما يلي أبرز الشركات الرائدة عالمياً في هذا المجال في عام 2023م.

tabby · LATITUDE · affirm · Klarna. · afterpay · Openpay by BBVA · four · splitit · zip · tamara

الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي

أصبح تحليل البيانات المدعوم بالذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أكثر سهولةً بفضل تطور أدوات علم البيانات، وهو ما يُسهم بدوره في توفير مجموعة من المنتجات المالية الجديدة المعتمدة على التقنية المالية، والرؤى الواضحة في هذا المجال.

- قرارات الإقراض
- الاستشارات الآلية
- دعم اتخاذ القرارات المالية
- تعزيز الأمان والكشف عن الاحتيال
- إدارة الأصول
- خدمة العملاء
- التأمين
- القروض
- التوقعات المستقبلية
- تخصيص الخدمات حسب احتياج العميل

رؤية خبير:

هوي نجوين تريو

شريك مؤسس في
"مركز التمويل والتقنية وريادة الأعمال"

تأسَّسَ مركز التمويل والتقنية وريادة الأعمال (CFTE) عام 2017م، وهي منصة تعليمية عالمية في مجال التقنية المالية، مقرّها لندن، تعمل على تطوير المهارات المهنية في مجال الخدمات المالية، واستفاد من برامجها أكثر من 100 ألف متخصص من أكثر من 100 دولة.

ما تقييمك للوضع الحالي للتعليم في مجال التقنية المالية على مستوى العالم؟ وما هي فرص تطوير نماذج تعليمية أكثر مرونة وقابلية لمواكبة المستقبل؟

نظراً للتغيرات السريعة في عالم التمويل الجديد، لا يزال هناك حاجة ملحة لإعداد الموارد البشرية للتقنيات المتطورة التي تشكل المستقبل. فعلى سبيل المثال، لم يكن الحديث عن الذكاء الاصطناعي أو الحوسبة الكمية مطروحاً من عامين أو ثلاثة أعوام مثلما هو الحال اليوم، وتُعد مواكبة هذه التطورات واكتساب هذه الخبرات، هي التحدي الأكبر حالياً بالنسبة للمحترفين في هذا المجال، وهي في الوقت ذاته ضرورةً لازمةً لتحقيق النجاح والتفوق فيه، ولذلك يجب أن يتضمن تعليم التقنية المالية، حصول كل فرد يعمل في مجال الخدمات التقنية على هذه الخبرات، ويتطلب ذلك تحقُّق أربعة عناصر، وهي: أولاً أن يكون التعليم مُخصَّصاً، بمعنى عدم الاكتفاء بالبرامج المتاحة مثل "جوجل" و"مايكروسوفت" و"أمازون"، واعتماد برامج مُخصَّصة للعاملين في مجال التمويل حسب تخصصاتهم، وثانياً أن يكون محدَّثاً باستمرار، فنظراً لسرعة تطور هذا المجال فإن القواعد يمكن أن تتغير بوتيرة شهرية وربما يومية، ولذلك فإنني أرى على سبيل المثال أن يبدأ تعليم خدمات المصرفية المفتوحة الآن في المملكة، وثالثاً أن يكون التعليم شخصياً، أي أن يكون متوافقاً مع الاهتمامات الفردية، ومستوى مهارة كل شخص وأسلوب التعلم الذي يناسبه، وأخيراً فإن التحول في العقلية على مستوى تعليم التقنية في مجال التمويل يُعد ضرورياً الآن، فقد كان هذا المجال في السابق تقليدياً وثابتاً، ولكن في ظل متغيرات الوضع الحالي، فإن الابتكار يتطلب قدراً أكبر من المرونة، والتغيير أصبح شرطاً من شروط الازدهار.

كيف يدعم "مركز التمويل والتقنية وريادة الأعمال" العاملين في مجال التقنية المالية مهنياً؟

تستهدف برامج (CFTE) مساعدة الأفراد في تعزيز مهاراتهم، وتنمية مسيرتهم المهنية، وإطلاق شركاتهم الناشئة، ومواكبة التطور، والاستعداد للمستقبل، ونعتمد عموماً في برامجنا على نهج مرن، حيث يتطلب تعليم الكبار والمحترفين طرقاً وأدوات مختلفة عن تعليم الأطفال مثلاً، فنحن نعي التحديات التي تحيط بذلك، ونعمل على تجاوزها عبر عدة طرق، أولها التعاون مع المنظمات الحكومية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية الكبرى، فعلى سبيل المثال نتعاون في المملكة العربية السعودية مع البنك المركزي السعودي، و"فنتك السعودية"، وذلك بهدف الوصول إلى جمهور أوسع ومن ثم تزويده بالمهارات الأساسية، وفي مصر أيضاً نتعاون مع البنك المركزي المصري، في برنامج يتيح دمج المبتكرين في المنظومة المالية من خلال برنامج تعليمي مخصَّص لهم، كما أننا بشكل عام نقدم برامج محدَّدة تتناول الموضوعات الرئيسية في مجال الخدمات المالية، وهي التقنية المالية والتمويل الرقمي، والبنية التحتية الجديدة للتمويل، والذكاء الاصطناعي، وأخيراً فإننا نركِّز على الأنشطة التجريبية، حيث نعتقد أن الأفراد يتعلمون بشكل أفضل من خلال الممارسة والتجارب العملية.

يمكن أن يعيد صعود تقنيات الأصول الرقمية و"البلوك تشين" تعريف التمويل، فكيف يعمل "مركز التمويل والتقنية وريادة الأعمال" على إعداد طلابه للمستقبل في ظل تنامي هذه التقنيات؟

على الرغم من أننا في (CFTE) نصنِّف الأصول المشفرة على أنها مضاربة، إلا أننا ندرك أهمية وتطور التقنية التي تحرِّكها، وقد أنفقنا وقتاً ومالاً لفهم منظومتها، وفي إطار ذلك شاركنا في مبادرات مثل مشروع "أوركيد" الذي أطلقه البنك المركزي في سنغافورة، كما أننا ربما نكون المنصة التعليمية الوحيدة المشارِكة في "مشروع العملات الرقمية للبنوك المركزية" (CBDC).

بالإضافة إلى ذلك فإننا نمنح شهادةً في مجال "البلوك تشين" والأصول الرقمية، وذلك بالاشتراك مع جامعة سنغافورة للإدارة وغيرها، كما نعقد جلسات شهرية مع خبراء ومختصين، ونقوم بنشر التقارير، وتسهيل المناقشات حول موضوعات مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية، فنحن نؤمن بأهمية التجريب والتعاون، ونرصد ما يتحقق من سرعة التعلم، ونحرص على إطلاع المشاركين لدينا على أهم التطورات الجارية في هذا المجال، ولعل من أبرز أمثلة التعاون بين البنوك المركزية، مشاركة البنك المركزي السعودي، مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في مشروع "عابر"، وكذلك مشاركته في مشروع "إم بريدج".

يُعد التعاون بين المؤسسات التعليمية وقادة مجال التقنية المالية أمراً أساسياً للابتكار، فما هي أفضل طرق استفادة منظومة التقنية المالية من هذا التعاون؟

تتمركز التقنية المالية عند تقاطع التمويل والتقنية، وتغطي سلسلة القيمة بأكملها، ولذلك يجب أن يكون التعاون على كافة المستويات، وأن يشمل جميع أصحاب المصلحة، ومن أبرز قصص النجاح التي يمكن ذكرها في هذا السياق هي قصة "طابق 39" في لندن، وهي منظومة تجمع بين الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية، والمؤسسات المالية، والجهات التنظيمية، حيث أثمر هذا التعاون عن نجاحات كبيرة في هذا المجال.

وبالنسبة لنا في (CFTE) فإننا نتعاون مع حوالي ألف خبير، يقومون بالتدريس عبر منصتنا، كما نتشارك مع المنظومات العالمية للتقنية المالية، ونستفيد من خبراتها، فضلاً عن تعاوننا مع جامعة هونغ كونغ، والبنك المركزي المجري، حيث تتضمن رؤيتنا للمنظومة مد جسور الشراكة، وإتاحة المجال لوجهات النظر المتعددة، وفي نهاية المطاف، فإننا نسعى جاهدين لجعل مجتمعنا جزءاً من شبكة عالمية من خلال تبادل المعرفة وتكافؤ الفرص.

بالنظر إلى المستقبل، ما هي تطلعاتك لمستقبل التقنية المالية العالمية، وما هي تصوراتك لإسهامات "مركز التمويل والتقنية وريادة الأعمال" في هذا المستقبل؟

يمكن العمل في مجال التمويل في أي وقت، فسهولة الوصول إلى المعرفة والأدوات تتيح فرصاً هائلةً، ولكن الازدهار الاقتصادي يتطلب مستوى من حيوية الأنظمة المالية لم يصل إليه العالم بعد، ولذلك يظل محو الأمية المالية قضية عالمية، لما يحظى به التمويل والتقنية المالية من قدرة على إحداث تأثير كبير في المجتمع، حيث يمكن لأي فرد أن يكون جزءاً من هذا التحول، وقد أسهم التعاون بين الهيئات التنظيمية في الاقتراب من تحقيق هذا الهدف.

ونصيحتي هي عدم تفويت فرصة الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، الذي تَزيد إمكاناته يوماً بعد يوم، ويعزِّز بشكل كبير الكفاءة والاحترافية، وبالنسبة لنا في (CFTE) فإننا نستهدف أن نكون منظومة عالمية للتمويل الجديد، حيث يجد كل المهتمين بمستقبل التمويل، مكاناً يُتيح للمنضمين إليه المشاركة في إحداث الفارق والتأثير.

البيئة التنظيمية والمعايير العالمية

الأطر التنظيمية الدولية

نشأت التقنية المالية بشكلها الحالي منذ عقدين تقريباً، مما يعني أنها مجال حديث نسبياً، ومن ثَمَّ تتبنى العديد من الأسواق الرائدة في العالم نهجاً مرناً ومتطوراً لأُطرها التنظيمية، وفيما يلي بعض الآليات التي تتعاون من خلالها الدول الرائدة في مجال التقنية المالية مع رواد الأعمال، لتطوير اللوائح والأنظمة التي تناسب الشركات والمستهلكين:

- **متطلبات المصرفية المفتوحة (المملكة المتحدة):** باعتبارها رائدة في هذا المجال، تُلزِم المملكة المتحدة البنوك الكبرى بتوفير واجهة برمجة تطبيقات مفتوحة (APIs) للمطورين من الجهات الخارجية، لزيادة المنافسة والابتكار في الخدمات المالية.

- **قانون خدمات الدفع (سنغافورة):** يوفر القانون الصادر في عام 2020م، ثقة تنظيمية في خدمات الدفع وحماية المستهلك، كما يشجع نمو التقنية المالية عبر إطار مرن واستباقي يضمن حماية المستخدم، واستقرار النظام المالي.

- **البيئة التنظيمية التجريبية (هونغ كونغ):** تنتهج هيئة النقد في هونغ كونغ (HKMA) نهجاً تجريبياً لتشجيع التقنية المالية، بينما تعمل اللجنة الرقابية على التقنية المالية، وهيئة الأوراق المالية والعقود الآجلة التابعة لها، على تنظيم التقنية المالية فيما يتعلق بالاستثمار والضمانات، بما في ذلك المستشارين الآليين، وبورصات العملات المشفرة (كريبتو).

- **مركز الابتكار (أستراليا):** تحفيزاً لبيئة التقنية المالية في أستراليا، أسَّسَ النظام الأسترالي، وهيئة الأوراق المالية والاستثمارات، مركزاً للابتكار، وبيئة تنظيمية تجريبية تدعم التقنية المالية، وتساعد الشركات على اتباع الأنظمة وعمليات الترخيص، كما تدعم الخدمات المصرفية المفتوحة ضمن إطار حقوق بيانات المستهلك.

- **مركز الابتكار المالي (كندا):** تحفيزاً لنمو التقنية المالية في أسواقها، تبنّت كندا نهجاً استباقياً في التعامل مع التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال المُبتَكَرَة، حيث أنشأت مركزاً للتقنية المالية، وتعاونت مع عدد من الشركات لتحديد كيفية تحديث نموذج تنظيم الضمانات.

- **توجيه خدمات الدفع المُعَدَّل (الاتحاد الأوروبي):** يُشجِّع نموذج توجيه خدمات الدفع المُعَدّل (PSD2)، الابتكار والمنافسة ويُعزِّز الأمن في مجال وسائل الدفع، عبر إلزام البنوك بإتاحة خدمات الدفع وبيانات العملاء لمقدمي الخدمات من جهات خارجية، عبر واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (APIs)، مما يعزز نمو خدمات التقنية المالية، ويشجع على تقديم خدمات الدفع بالبطاقات، وعبر الإنترنت، والهواتف الذكية، داخل الاتحاد الأوروبي.

أفضل الممارسات في قطاع التقنية المالية

باعتباره قطاعاً حيوياً وسريع التطور، فإن هناك بعض القواعد الصارمة لتحقيق النجاح في قطاع التقنية المالية، إلى جانب تقديم منتجات تضمن الجودة، وحماية المستهلك، والامتثال للوائح المحلية والدولية، وتُعد هذه الممارسات ضرورية لتعظيم فرص النجاح في هذا القطاع.

الامتثال للوائح التنظيمية

إجراءات (KYC/AML) الأمنية: الالتزام بتنفيذ عمليات معرفة العميل (KYC) ومتطلبات مكافحة غسيل الأموال (AML) للتحقق من هويات العملاء، ومراقبة معاملاتهم، سعياً لاكتشاف أي أنشطة غير قانونية، والامتثال للوائح المحلية والدولية.

خصوصية البيانات: الامتثال لقانون حماية البيانات العامة (GDPR) وقانون خصوصية المستهلك (CCPA) وقوانين خصوصية البيانات الأخرى، ويشمل ذلك الحصول على موافقة لجمع بيانات المستخدمين، واعتماد سياسات خصوصية واضحة.

التقنية التنظيمية (Regtech): تطوير وتحفيز نمو قطاع التقنية التنظيمية لضمان تعزيز ثقافة الامتثال.

البيئة التنظيمية: تطوير البيئات التنظيمية بما يضمن تحفيز الابتكار، واختبار الأفكار الجديدة، بالإضافة إلى ضمان قانونية المنتجات الجديدة المبتكرة.

الأمن السيبراني

أطر الأمن السيبراني: تطوير وصيانة أطر قوية للأمن السيبراني، من خلال التقييم الدوري للمخاطر، والبحث عن الثغرات الأمنية، واختبار الاختراقات، ووضع خطط الاستجابة للحوادث.

التشفير وحماية البيانات: استخدام أساليب قوية للتشفير لضمان حماية البيانات الحساسة، سواء في حالة تخزينها أو نقلها، بالإضافة إلى تنفيذ ضوابط الوصول إلى هذه البيانات، وتحديث البرامج بانتظام، للحد من وجود الثغرات.

التقنية والابتكار

المرونة: تبنّي ممارسات التطوير المرنة، لتحسين جودة المنتج، وتسريع عملية طرحه في الأسواق، والاستفادة من ملاحظات ومقترحات العملاء بانتظام.

الحوسبة السحابية: استخدام الخدمات السحابية لتوسيع نطاق العمليات، وخفض التكاليف، وتعزيز المرونة.

التعاون والشراكات

الشراكات الإستراتيجية: استهداف عقد شراكات مع المؤسسات المالية الرائدة، ومزوّدي الخدمات التقنية، وشركات التقنية المالية الأخرى، بهدف تعزيز عرض المنتج، وتوسيع نطاق وصوله إلى السوق، والاستفادة من مزايا التكامل.

التعاون داخل القطاع: التواصل مع المؤسسات في القطاع، والإسهام في البيئة التنظيمية التجريبية، والتعاون مع الجهات التنظيمية، للبقاء على اطلاع دائم بالتغييرات التنظيمية، وأفضل الممارسات في القطاع.

فرص التعاون الدولي

يخلق التعاون بين شركات التقنية المالية والمؤسسات المالية التقليدية فرصاً جديدة، فبينما تُقدّم المؤسسات التقليدية مزايا الرؤية التنظيمية، واتّساع النطاق، وسهولة الوصول، تعمل شركات التقنية المالية على تعزيز السرعة والابتكار، وتقديم رؤى جديدة ومُبتَكَرَة للأنظمة التقليدية، وتتيح هذه الشراكات لشركات التقنية المالية، الوصول إلى الموارد وقواعد العملاء، وتسمح في ذات الوقت للمؤسسات التقليدية بالتزوّد بالتقنية والخبرة اللازمتين للبقاء على صلة بمستجدات السوق.

فرص التعاون بين شركات التقنية المالية والبنوك التقليدية

- توسيع شبكات التوزيع
- تعزيز خطوط المُنتجات
- تحديث منصات الخدمات
- تطوير العمليات
- تعزيز القدرة التنافسية
- تحسين جودة الخدمة

وتبرز العديد من فرص التعاون الدولية في مجالاتٍ تمتدّ من حلول الدفع الرقمية المُدمَجَة في التطبيقات المصرفية، إلى المشاريع المعتمَدة على تقنية سلسلة الكُتل (البلوك تشين) التي تعزز الأمان والكفاءة.

- **"سينتايم" والبنك الوطني الأول في مدينة أوماها:** ساعدت شركة التقنية المالية "سنتايم" ومقرّها بوسطن، البنك الوطني الأول في مدينة أوماها الأمريكية، في تقديم حلول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لإدارة تدفقاتها النقدية بواسطة الذكاء الاصطناعي، مما أسهم في تمكينها من مراقبة إيراداتها ومصروفاتها، وتحسين اتخاذ القرارات من خلال التنبؤات الفورية، وإخطار العملاء المتأخرين في الدفع، والوصول الفوري إلى ائتمانٍ فعال من حيث التكلفة.

- **مجموعة "سانتاندر" الإسبانية، وشركة "ربل" الأمريكية:** تعاونت مجموعة "سانتاندر" المصرفية الرائدة، مع شركة "ربل" للتقنية المالية، لإطلاق خدمة "One Pay FX" من خلال الاستفادة من تقنية "البلوك تشين"، وهي خدمة تتيح التحويل الدولي للأموال، بسرعة وشفافية وبتكلفة مناسبة، من خلال خيار الدفع العابر للحدود.

- **بنك "ستاندرد شارتد" البريطاني وشركة "باكسوس" الأمريكية:** تعاون بنك "ستاندرد شارتد" الرائد، مع شركة "باكسوس" للتقنية المالية، لتطوير حلول لحفظ الأصول الرقمية، عبر منصة آمنة لتخزين وإدارة الأصول الرقمية للعملاء.

- **بنك "إتش إس بي سي" (هونغ كونغ) وشركة "ترايدشيفت" الأمريكية:** وقّع بنك "إتش إس بي سي" العريق، والذي تأسّس منذ 160 عاماً، اتفاقية مع شركة التقنية المالية "ترايدشيفت" في شهر أغسطس 2023م، بقيمة 131.3 مليون ريال، لإطلاق مشروع تجاري مشترك يركز على تطوير الحلول التمويلية المدمجة وتطبيقات الخدمات المالية.[36]

- **"سانتاندر" (المملكة المتحدة) وشركة "كباج" الأمريكية:** تعاون فرع مجموعة "سانتاندر" في المملكة المتحدة، مع شركة "كباج" في ولاية "أتلانتا"، عام 2016م، لتسريع عملية الاكتتاب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يُمكّنها من الوصول إلى رأس المال العامل بقيمة تصل إلى 487,500 ريال خلال يوم واحد، وهو ما يأتي ضمن خطوة أوسع لتسريع الإقراض الآلي، والسماح للعملاء بسحب الائتمان بشكل متكرر.[37]

دراسة حالة لبعض نماذج شركات التقنية المالية العالمية

"ون سكوير" (نيوزيلندا): بدأت هذه التقنية المالية بتوفير تطبيق "للنفقات الصغيرة"، يُمكِّن العائلات من تعليم أطفالهم أساسيات التعاملات المالية والادخار، عبر توفير بطاقة رقمية قابلة للمراقبة، وتسعى الشركة الآن لتوسيع خدماتها إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها بنكاً رقمياً (Neobank).

2021م تاريخ تأسيس الشركة	**21.8 مليون ريال** قيمة التمويل الأولي للشركة في عام 2023م	**180 ألف** مستخدم للتطبيق في نيوزيلندا في عام 2023م	**بدون رسوم** خدمات بدون رسوم أو تكاليف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة[38]

برنامج "وافق" (الإمارات العربية المتحدة): هو برنامج حديث وسهل الاستخدام، أطلِق في عام 2019م، لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الخدمات المحاسبية.

11.3 مليون ريال قيمة التمويل الأولي من صندوق "رائد فينتشر" في يناير 2024م[39]	**+7 آلاف** شركة تستخدم برنامج "وافق"	**+2 مليون** فاتورة تُصدَر شهرياً	**+1.5 مليار ريال** القيمة الإجمالية للفواتير الشهرية[40]

باي سكاي (جمهورية مصر العربية): أُطلِقت شركة "باي سكاي" عام 2016م، وهي شركة مزودة لحلول الدفع الرقمية، حيث تعمل على توفير بنية تحتية لخدمات الدفع، بما يدعم الاقتصاد الرقمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك عبر تعزيز إتاحة المدفوعات الإلكترونية للمؤسسات المالية، والشركات، والأفراد، بما يُمكّنهم من إرسال المدفوعات واستلامها.

18 دولة تشملها خدمات الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**250** مؤسسة مالية	**60 مليون** عميل	**+2 مليون** شركة	**2.27 مليار ريال** قيمة المعاملات الإجمالية للشركة[41]

"آي كريد - كريدتو انتلجنت" (البرازيل): تأسست "آي كريد - كريدتو انتلجنت" عام 2020م، وهي منصة ذكية في مجال الائتمان والتقنية المالية، تُقدم خدمات الائتمان الشخصي والقروض لملايين الأفراد، وتُتيح للمستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي التحقُّق من جدارتهم الائتمانية خلال 3 دقائق.

217.5 مليار ريال قيمة استثمارات المنصة في الربع الأول من 2023م	**3 دقائق** هي مدة التحقق من الجدارة الائتمانية قبل الموافقة على القرض[42]	**+1.5 مليون** عميل	**+40 ألف** وكيل معتمد[43]

"برانش" (سان فرانسيسكو): شركة "برانش" هي شركة هادفة للربح ذات مسؤولية اجتماعية، تأسست عام 2015م، وتُوَظِّف علم البيانات في تقليل تكلفة الخدمات المالية المُقدَّمَة في الأسواق الناشئة، حيث تتيح الشركة عبر فروعها في كل من: "نيروبي"، و"سان فرانسيسكو"، و"مومباي"، و"لاجوس"، إمكانية الوصول إلى قروض فورية بدون وثائق مادية لملايين المستخدمين.

+375 مليون ريال قيمة التمويل الذي حصلت عليه الشركة في الجولة التمويلية من الفئة "ج" من وادي السيليكون[44]	**+4 ملايين** عميل	**+29 مليون** قرض سهّلت الشركة منحه	**3.75 مليارات ريال** قيمة القروض الممنوحة[45]

رؤية خبير:

سبيروس مارغاريس

مستثمر في مجال الاستثمار الجريء ومستشار ومؤسِّس "مارغاريس فينشرز"

"سبيروس مارغاريس" هو مستثمر في مجال الاستثمار الجريء، ومؤسس شركة "مارغاريس فينشر"، ومؤثر عالمي في مجال التقنية المالية والتمويل والذكاء الاصطناعي، قدّم خدماته الاستشارية لعدد من الشركات الناشئة الناجحة في مجال التقنية المالية، ويشغل منصب المستشار الأول وعضو مجلس الإدارة في العديد من الشركات، بما في ذلك شركة "برق" السعودية للتقنية المالية، كما انضم إلى "سبارك لابس" بصفته شريكاً استثمارياً، حيث قاد برنامج تسريع الذكاء الاصطناعي في الرياض بالتعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا"، والبرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية.

مقارنةً بالأسواق المتقدمة، ما المزايا التي تقدمها الأسواق الناشئة للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية؟

تقدم الأسواق الناشئة فرصاً هائلةً للشركات الناشئة في مجال التقنية المالية، حيث لا يزال التحول الرقمي يتطور في هذه المناطق، وهو ما يخلق طلباً قوياً على الخدمات المالية المُبتَكَرَة، فعلى سبيل المثال في أمريكا الجنوبية، حققت شركة "نوبنك" البرازيلية للتقنية المالية نجاحاً دولياً كبيراً، من خلال استهدافها شريحة سكانية كان يتعذر عليها الوصول إلى الخدمات سابقاً، ويُقدَّر عدد عملاء الشركة الآن بأكثر من 100 مليون عميل، بينما في المقابل تُواجه بلدان متقدمة مثل سويسرا، تحديات عديدة لأن السوق غالباً ما تكون مشبَّعة، والعملاء يشعرون بالرضا عن خدماتهم الحالية، حتى لو كانت قديمة، وفضلاً عن ذلك، فإن الأطر التنظيمية في الأسواق الناشئة تكون عادةً أكثر مرونة، مما يشجع الابتكار، ويجعل الشركات الناشئة أكثر قدرة على النمو.

برأيك، كيف تدعم رؤية السعودية 2030 الابتكار في مجال التقنية المالية؟ وكيف يمكن للشركات الناشئة السعودية الاستفادة من هذه المنصة لتعزيز حضورها العالمي؟

تخطو المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة لخلق بيئة تنظيمية مرنة وداعمة للابتكار في مجال التقنية المالية وقد أطلقت مبادرات رئيسية هامة لتحقيق هذه الغاية، منها إنشاء الصناديق التنظيمية، والتي توفر مساحة آمنة للشركات الناشئة لتجربة أفكار جديدة دون الاضطرار لتحمُّل العبء التنظيمي الكامل، ويسمح هذا النهج للهيئات التنظيمية والشركات بالتعلم والتكيف، وهو ما يضمن تطوُّر الإطار التنظيمي لدعم النمو، وتُعد هذه المرونة أمراً بالغ الأهمية، لأن صناعة سريعة النمو مثل هذه ستواجه قطعاً تحديات وأخطاء، وبالرغم من ذلك، فإن المملكة ومن خلال الحفاظ على بيئة تنظيمية حيوية، تتمتع بوضع جيد لتعزيز قطاع التقنية المالية المزدهر.

وتماشياً مع هذه الجهود، تعمل رؤية السعودية 2030 على دفع عجلة التحول الرقمي القوي، وتعزيز البيئة المثالية للابتكار في مجال التقنية المالية، وأرى أنه يتعين على الشركات الناشئة في المملكة إعطاء الأولوية لإنشاء علامات تجارية دولية قوية، وجذب المواهب المناسبة للتنافس على المستوى العالمي، والتطلع إلى ما هو أبعد من الأسواق المحلية، وتقديم خدمات متميزة على مستوى العالم، حيث إن من شأن هذا النهج أن يعمل على توليد فرص العمل داخل المملكة، وترسيخ مكانتها باعتبارها وجهة جاذبة للكفاءات المهنية.

ما التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية عند التوسع، وكيف يمكنها التغلب عليها؟

يواجه توسيع نطاق الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية العديد من التحديات، خاصة في فهم البيئة التنظيمية، واكتساب المواهب المناسبة، ودخول السوق، كما تواجه تحديات تنظيمية كبيرة أيضاً، حيث يجب على الشركات الامتثال للقوانين المحلية أثناء محاولة الابتكار، بالإضافة إلى أنه مع نمو الشركات الناشئة، تزداد أهمية حماية البيانات والأمن السيبراني، حيث تكون تكلفة ارتكاب الأخطاء خلال هذه المرحلة مرتفعة، سواء من حيث التدقيق التنظيمي أو ثقة العملاء.

كما يمثِّل التمويل عقبة أخرى، فمع توسع الشركة، ترتفع تكلفة التقنية والوصول إلى المواهب اللازمة، وهو ما يستلزم جولات إضافية من التمويل لدعم النمو، ويحدث ذلك بشكل خاص في المجالات المتخصصة مثل الذكاء الاصطناعي، حيث تكون المنافسة على الكفاءات المهنية شرسة، ويكتسب تأمين التمويل المستمر أهمية كبرى لتغطية هذه التكاليف المتصاعدة ومواصلة الابتكار والحفاظ على ميزة تنافسية في السوق، ولذلك فإن التركيز على التمويل المستدام، سيعزِّز وعي الجمهور بالتحديات المالية وأهمية التخطيط الإستراتيجي في صناعة التقنية المالية.

كيف تتصور تأثير تقنية "البلوك تشين" على مستقبل التقنية المالية؟

تتمتع تقنية "البلوك تشين" بالإمكانات اللازمة لإحداث تغيير في جوانب مختلفة من التقنية المالية، حيث يمكن للعقود الذكية أن تسهِّل العمليات من خلال خرائط البيانات المحددة لتحقيق نتائج أسرع وأكثر فاعلية، وهو ما يُعد مفيداً بشكل خاص في مجالات مثل المطالبات، وفيما يتعلق بالمدفوعات العابرة للحدود، فإن شركة "ريبل" -وهي أحد حلول "البلوك تشين"- تُعد أكثر سلاسة وفاعلية من حيث التكلفة في التعاملات الدولية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن في عصر المعلومات المضلّلة والتزييف العميق، أن تلعب تقنية "البلوك تشين" دوراً محورياً في ترسيخ الثقة، فعلى سبيل المثال، يمكن التحقق من صحة الأخبار من خلال تقنية "البلوك تشين"، ومع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والشبكات الرقمية، يتزايد دور "البلوك تشين" في التحقق من المعلومات وتأمينها.

ما نصيحتك لرواد الأعمال الطموحين في مجال التقنية المالية؟

نصيحتي لهم هي التركيز على اكتساب العملاء، فوجود العملاء يعني أن هناك من يؤمن بفكرتك وطريقة تنفيذك لها، حيث لا يتعلق النجاح في مجال التقنية المالية فقط بامتلاك فكرة جيدة، بل يتعلق بإثبات أن لهذه الفكرة سوقاً، وتتطلب هذه الرحلة العمل الجاد، والالتزام الثابت، والاستعداد لتقديم التضحيات، فالمنافسة شديدة بالفعل، لكن إن كنت تمتلك حلاً أفضل من منافسيك، فلا تتوقف عن الترويج له.

وأخيراً لا تفقد حماسك، واعمل بجد، وكن منظماً، وتذكر دائماً أن الناجحين ليسوا بالضرورة هم الأكثر موهبة، بل الأكثر اجتهاداً، لذا أحط نفسك بأفراد متشابهين في التفكير ومجتهدين، وستتمكن من بناء فريق قادر على تحقيق إنجازات كبيرة.

أبرز مستجدات "منشآت" ومنظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

واصل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة نموه المتسارع في الربع الثاني من عام 2024م، حيث استفادت أكثر من 20 ألف شركة ورائد أعمال من خدمات الدعم المُقدَّمة من "منشآت"، وجمعت الشركات الناشئة التي تتخذ من المملكة مقراً لها 1.54 مليار ريال في النصف الأول من عام 2024م.

"منشآت" في أرقام

شَهِد الربع الثاني من عام 2024م استفادة أكثر من 20 ألف منشأة صغيرة ومتوسطة ورائد أعمال في المملكة، من خدمات وبرامج "منشآت"، التي تُسهم في تعزيز المهارات، وتمكين وتطوير الأعمال، وتسهيل الوصول إلى التمويل، فضلاً عن فتح آفاق التوسُّع أمام الأعمال عبر برامج وخدمات الامتياز التجاري.

12,401

منشأة صغيرة ومتوسطة استفادت من مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة لـ "منشآت"

لمزيد من المعلومات،
اضغط هنا

8,241

متدرباً استفادوا من أكاديمية "منشآت" الإلكترونية

لمزيد من المعلومات،
اضغط هنا

581

منشأة صغيرة ومتوسطة مؤهلة للحصول على خدمة "جدير" من "منشآت"

لمزيد من المعلومات،
اضغط هنا

692

مستفيداً من منصة "مزايا"

لمزيد من المعلومات،
اضغط هنا

500

مستفيد من مراكز الابتكار

لمزيد من المعلومات،
اضغط هنا

86

علامة تجارية أدرِجَت على منصة "مركز الامتياز التجاري"

لمزيد من المعلومات،
اضغط هنا

135

منشأة صغيرة ومتوسطة انضمت إلى برنامج "طموح"

لمزيد من المعلومات،
اضغط هنا

3

منشآت صغيرة ومتوسطة طُرِحَت في السوق الموازية "نمو" من خلال برنامج "طموح"

تمويل الاستثمار الجريء نصف السنوي

يشير تقرير "الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية" الصادر عن منصة "ماجنيت" للنصف الأول من عام 2024م، إلى أن المملكة العربية السعودية واصلت قيادة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النصف الأول من عام 2024م من حيث تمويل رأس المال الجريء، على الرغم من الانخفاض الطفيف في إجمالي عدد الصفقات على أساس سنوي، حيث استُثمِر 1.5 مليار ريال في الشركات الناشئة في المملكة، وجاءت هذه الاستثمارات مدفوعة بالجولة التمويلية الضخمة الوحيدة في المنطقة، كما سجّلت الاستثمارات الأجنبية في الشركات الناشئة السعودية ما يقرب من 30% من إجمالي الاستثمارات، مما يدل على ثقة المستثمرين العالميين في منظومة الشركات الناشئة في المملكة.[46]

1.54 مليار ريال

قيمة تمويل الشركات الناشئة في المملكة في النصف الأول من عام 2024م

487.5 مليون ريال

قيمة الاستثمارات التي جمعتها شركة "سلة" في جولة ما قبل الطرح العام للشركة

63

صفقة أُبرِمَت في النصف الأول من عام 2024م

%30

من إجمالي الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أُبرِمَت في المملكة في النصف الأول من عام 2024م

%54

من إجمالي صفقات التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذهبت للشركات الناشئة في المملكة

72

جهة قدّمت دعمها للشركات الناشئة في المملكة في النصف الأول من عام 2024م

%28

نسبة المستثمرين العالميين في الشركات الناشئة في المملكة

%17

نسبة الزيادة في عدد المستثمرين العالميين في الشركات الناشئة في المملكة[47]

إضاءة على الاستثمار الجريء:

فيليب بحوشي

المؤسِّس والرئيس التنفيذي لمنصة "ماجنيت"

"ماجنيت" هي منصة البيانات الرائدة والمتخصّصة في مجال الاستثمار الجريء، وتهدف إلى تمكين المستثمرين، والشركات، وشركات التقنية الكبرى، والجهات الحكومية عبر تزويدهم ببيانات شاملة ودقيقة حول الشركات الناشئة، والاستثمارات الجريئة، في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

" حافظت المملكة العربية السعودية على صدارتها في النصف الأول من عام 2024م، باعتبارها أفضل دولة من حيث التمويل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث حصلت الشركات الناشئة التي تتخذ من المملكة مقراً لها، على تمويلٍ قدره 1.5 مليار ريال، وهو ما مثّل 54% من إجمالي التمويل في المنطقة خلال تلك الفترة، وعلى الرغم من أن المملكة قد شهدت انخفاضاً في رأس المال المُستَثمَر بنسبة 7% على أساس سنوي، وهو التراجع الذي جاء مدفوعاً بانخفاض تمويل الصفقات الضخمة بنسبة 55% على أساس سنوي، وقوبل بزيادة في تمويل الصفقات غير الضخمة بلغت نسبتها 83%، فقد كان إجمالي الانخفاض في المملكة العربية السعودية أقل بكثير من الانخفاض الذي شهدته باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال نفس الفترة، والذي سجّل نسبة 34% على أساس سنوي.

وبشكل عام، فإن المملكة لا تزال تخطو خطوات كبيرة في تعزيز الابتكار ودعم المنظومة القوية للشركات الناشئة، وهو ما يتجلى في عدد الصفقات المُبرَمَة في المملكة، والتي شكلت 30% من إجمالي الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في النصف الأول من عام 2024م، مقارنة بـ 24% في النصف الأول من عام 2023م. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي الذي شهده عدد الصفقات في المملكة في النصف الأول من عام 2024م، والذي سجّل عقد 63 صفقة، بنسبة انخفاض 3% على أساس سنوي، إلا أن مشهد الاستثمار الجريء في المملكة استمر في جذب المستثمرين، مع زيادة عدد المستثمرين المتميزين بنسبة 16% إلى 72 مستثمراً في النصف الأول من عام 2024م، ويأتي ذلك كله في ضوء الاهتمام المتنامي من المستثمرين الدوليين، الذين تضاعف تأثيرهم ثلاث مرات تقريباً بين النصف الأول من عام 2023م والنصف الأول من عام 2024م."

تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص

بفضل الدعم القوي المُقدّم إلى مؤسسات القطاع الخاص، وثقة المستثمرين المتنامية في منظومة ريادة الأعمال المزدهرة في المملكة، واصل تمويل القطاع الخاص في المملكة نموه في الربع الأول من عام 2024م بقيمة تقارب 294 مليار ريال، مُسجِّلاً نسبة نمو وصلت إلى أكثر من 16% على أساس سنوي، مما يدل على الدور الرائد للبنوك والمؤسسات التمويلية في دعم الجيل القادم من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

القطاع المصرفي

%17.4

نسبة النمو في التمويل المُقَدَّم من البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي

التسهيلات الائتمانية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك بنهاية الربع الأول من عام 2024م

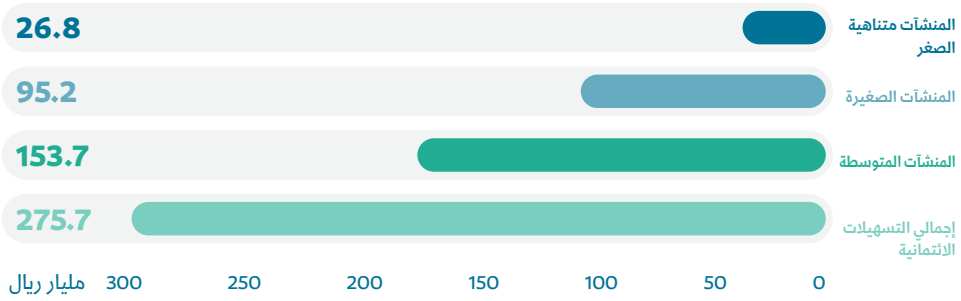

شركات التمويل

%2.4

نسبة النمو في التمويل المُقَدَّم من شركات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي

التسهيلات الائتمانية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من شركات التمويل بنهاية الربع الأول من عام 2024م

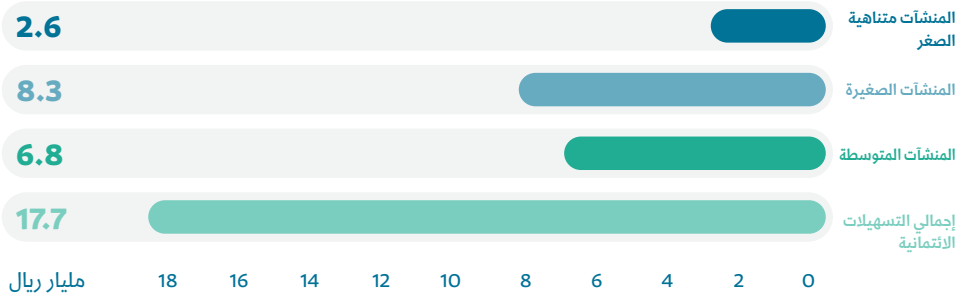

إجمالي التسهيلات

%16.3

نسبة نمو التسهيلات التمويلية المُقَدَّمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الربع الأول من عام 2024م على أساس سنوي[48]

إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنهاية الربع الأول من عام 2024م

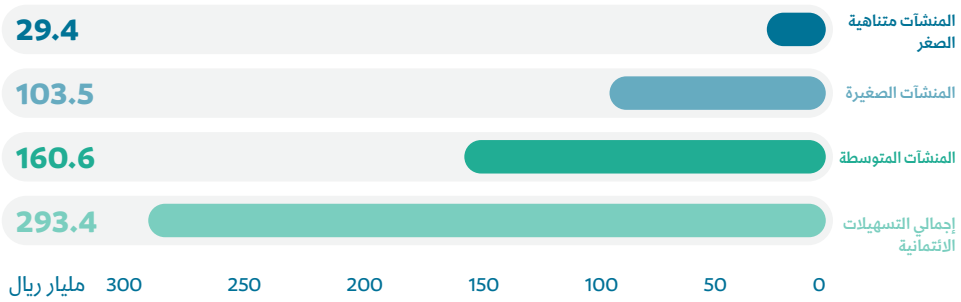

سلسلة التوعية المالية: تقديم عرض قوي

ضمن هذا الإصدار من تقرير "مرصد منشآت"، تُسلِّط سلسلة التوعية المالية الضوء على أبرز الأُسس التي ينبغي على روّاد الأعمال أخذها بعين الاعتبار عند استعراض رؤيتهم حول أعمالهم للمستثمرين، وإعداد عرض تقديمي قوي، يُعزز موقفهم عند المستثمرين المهتمين ببناء محفظة قوية.

تحديد الحاجة: يُعد تحديد مشاكل السوق واحتياجاته، الأساس الذي يرتكز عليه بناء أي نشاط تجاري، لذلك يجب على روّاد الأعمال عند إعدادهم العرض التقديمي، فهم حجم المشكلة، وتحديد الأسواق ذات الصلة، وحصة الشركة منها.

تقديم الحلول: يجب على رائد الأعمال الحرص على إبراز الحلول ذات القيمة المُضافة التي تقدمها شركته، واستعراض مدى فاعليتها وقدرتها على المنافسة مع العروض المماثلة في السوق، كما يجب أن يستعرض هذه الحلول من منظور أوسع للسوق، ويُوضِّح مدى توافقها مع الاتجاهات التقنية ذات العلاقة.

حجم السوق: يُعد حجم السوق المحتمل للشركة، عنصراً أساسياً في عملية إقناع المستثمرين، فكلما زاد حجم السوق، زادت فرص الاستثمار، والعكس صحيح، مما يتطلب مزيداً من الإقناع، مهما كانت فاعلية وابتكار الحلول المُقَدَّمَة.

خطة عمل قصيرة المدى: بالإضافة إلى تحليل السوق المستهدف، يجب على روّاد الأعمال تحديد الأهداف المُراد تحقيقها من المُنتَج أو الخدمة -من خلال إستراتيجيات التسعير، وقنوات التوزيع، وأساليب التسويق- والتي يجب أن تكون أهدافاً قابلة للتحقيق وللقياس، وذات صلة، ومُحَدَّدَة زمنياً، وفقاً لنموذج (SMART).

مستهدفات الشركة: يجب أن تتضمن مستهدفات الشركة خطة تشغيلية لآلية إدارة الأعمال اليومية، وخطة مالية مُفَصَّلة تُحدِّد الإيرادات، والنفقات، والأرباح المتوقعة، بالإضافة إلى خطط الموارد البشرية لتوضيح آلية توظيف وتدريب فريق العمل، فضلاً عن تحليل المخاطر وخطط الطوارئ.

فريق العمل: يُعد فريق عمل الشركة أساس نجاحها، وكلما زادت خبرتهم في المجال، زاد اهتمام المستثمرين بالشركة، وزادت فرص نجاحها المستقبلي.

عن "منشآت"

أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في عام 2016م بهدف تنظيم وتطوير ودعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع أعلى المعايير العالمية في هذا المجال، وتسعى الهيئة لتعزيز إنتاجية القطاع الخاص.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعمل الهيئة على تنظيم العديد من المبادرات التي تقدم حلولاً حقيقيةً لأبرز التحديات التي تواجه هذه الفئة من المنشآت أثناء محاولاتها لدخول السوق، وعادة ما يتم تقسيم تلك المبادرات لبرامج فرعية تناسب الأنواع والأحجام المختلفة من المنشآت، وبالإضافة إلى تقديم الدعم الإداري والتقني والمالي، تعمل الهيئة أيضاً على دعم جهود التسويق، وتوفير احتياجات الموارد البشرية لتلك المنشآت.

الرؤية

أن يكون قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، ومُمكّناً لتحقيق رؤية السعودية 2030 وما بعدها.

الرسالة

دعم نمو وتنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء بيئة محفّزة ومجتمع ريادي، عبر قيادة التعاون مع شركائنا الإستراتيجيين في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي محلياً ودولياً.

لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني من خلال

www.monshaat.gov.sa

info@monshaat.gov.sa

8888 301 800 +966

المراجع

1 وزارة التجارة، نشرة قطاع الأعمال، الربع الثاني 2024م، ص 17 ←

2 وزارة التجارة، نشرة قطاع الأعمال، الربع الثاني 2024م، ص 17 - 18 ←

3 وزارة التجارة، نشرة قطاع الأعمال، الربع الثاني 2024م، ص 18 ←

4 بلومبيرغ ←

5 التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2023م، ص.17. ←

6 التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2023م، ص.18. ←

7 التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2022 ص.12، ص64. ←

8 فنتك السعودية ←

9 تك كرنش ←

10 ليندو ←

11 ليندو ←

12 صكوك المالية ←

13 فوربس الشرق الأوسط ←

14 لين التقنية ←

15 ومضة ←

16 وكالة الأنباء السعودية ←

17 وكالة الأنباء السعودية ←

18 التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2022، ص. 64. ←

19 التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2022، ص. 12. ←

20 التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2022، ص. 12، ص. 16 ←

21 إم دي بي آي، ص.5، ص.10 ←

22 تَقَدّم ←

23 تقرير الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية لعام 2023م ص.19-14. ←

24 الشركة السعودية للاستثمار الجريء ←

25 فنتك غلوبال ←

26 ومضة ←

27 كي بي إم جي ←

28 كي بي إم جي ←

29 كي بي إم جي ←

30 بي سي جي ←

31 بي سي جي ←

32 كي بي إم جي ←

33 Checkout.com ←

34 فيزا، ص.3. ←

35 .Checkout.com ←

36 إتش إس بي سي ←

المراجع

37 فاينانشل تايمز ←

38 Caffeine Daily ←

39 تك كرنش ←

40 وافق ←

41 باي سكاي ←

42 Fintech Nexus ←

43 آي كريد ←

44 برانش: لينكد إن ←

45 برانش ←

46 تقرير "الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية، منصة "ماجنيت"، النصف الأول من عام 2024م، ص.7. ←

47 تقرير "الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية، منصة "ماجنيت"، النصف الأول من عام 2024م، ص.7. ←

48 البنك المركزي السعودي: النشرة الإحصائية الشهرية لشهر يونيو 2024م ←